

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٦٥**

الإثنين، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد هارديب سنغ بوري	(الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد مسعود خان
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد ماشاباني
	الصين	السيد وانغ من
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيدة أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

صون السلم والأمن الدوليين

القرصنة

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/2012/814)

1259535(A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

صون السلم والأمن الدوليين

القرصنة

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (S/2012/814)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، الأرجنتين، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، البرازيل، بنغلاديش، بنما، تايلند، جمهورية تترانيا المتحدة، جمهورية كوريا، سنغافورة، الصومال، فييت نام، لكسمبرغ، ليتوانيا، ماليزيا، مصر، المملكة العربية السعودية، النرويج، نيوزيلندا واليابان، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي نظر أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/783، التي تتضمن تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ القرار ٢٠٢٠ (٢٠١١) والحالة فيما يتعلق بأعمال القرصنة والسطو المسلح التي تمارس في البحر قبالة سواحل الصومال.

وأود أيضاً أن أسترعي نظر أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/814، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدي الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن الموضوع قيد النظر.

أرحب بحضور سعادة السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، وأعطيه الكلمة.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لكي أحيط مجلس الأمن علماً بشأن أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تمارس في البحر، وأعرض التقرير السنوي للأمين العام بشأن القرصنة قبالة سواحل الصومال (S/2012/783).

أصبحت أعمال القرصنة والسطو المسلح التي تمارس ضد السفن شاغلاً عالمياً. فهي تؤثر على حرية الملاحة البحرية وسلامة الطرق البحرية التي تحمل قرابة ٩٠ في المائة من تجارة العالم. كما أن هجمات القراصنة تعرض سلامة البحارة والصيادين والركاب وإيصال المعونة الإنسانية للخطر. وهي تلحق الضرر بالصناعات البحرية كالموانئ وصيد السمك والسياحة، وبالتالي، فإنها تعوق التنمية المستدامة.

ووفقاً للتقرير الأخير للمنظمة البحرية العالمية، فقد وقع ٢٩١ هجوماً ضد السفن خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠١٢. وما زال القراصنة يحتجزون ٢٩٣ بحاراً رهائن. ومثلما كان الأمر في عامي ٢٠١١ و٢٠١٢، فإن شرق أفريقيا وغرب أفريقيا والشرق الأقصى هي المناطق الأكثر تضرراً. والتقرير الأخير للأمين العام يشير إلى انخفاض حاد في هجمات القراصنة في المياه قبالة سواحل الصومال في عام ٢٠١٢ مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك، فإن هذه المكاسب يمكن أن ينعكس مسارها بسهولة ما لم نتصدى لأسباب القرصنة، ومنها عدم الاستقرار والخروج عن القانون ومشاكل الحوكمة الفعالة، بالرغم من التقدم السياسي الهام الذي شهدته الصومال مؤخراً.

ومع أن القرصنة مشكلة عالمية، إلا أنها تتخذ أشكالاً مختلفة. فقبالة السواحل الصومالية، يقوم قراصنة على درجة عالية من التنظيم باختطاف السفن وأطقم البحارة واحتجازهم طلباً للفدية. وفي خليج غينيا، تتصل القرصنة بسرقة النفط وترتبط بالسوق السوداء الإقليمية والجريمة المنظمة. وفي حين يُحتجز الرهائن، لا يبدو الحصول على الفدية هو الهدف الدافع إلى ذلك العمل. فهناك أيضاً خلافات في السياق السياسي والحوكمي ساهمت في تزايد القرصنة في تلك المناطق.

واستجابتنا في خليج غينيا وغيره من المناطق يمكن أن تعتمد على الدروس المستفادة من الصومال، بما في ذلك التركيز على تحديث قوانين مكافحة القرصنة، وتعزيز القدرات لإنفاذ القانون البحري وتقصي الجريمة ودعم الشبكات الإقليمية وتبادل المعرفة.

ومكافحة القرصنة تتطلب نهجاً متعدد الأبعاد. ففي الصومال، يعني ذلك تحقيق استقرار البلد من خلال عملية صومالية الملكية. والرئيس الجديد للصومال قد بدأ بداية مبشرة، وإن كانت التحديات لا تزال هائلة. ولا بد لنا أن نتحرك بسرعة لدعم الحكومة لكي يمكنها في النهاية أن توفر للصوماليين عوائد الأمن والسلام التي يستحقونها. ونرحب بالتزام الحكومة بمكافحة القرصنة، حسبما ورد في البرنامج الذي أقره البرلمان يوم الثلاثاء الماضي.

ثانياً، تحتاج الصومال إلى استراتيجية شاملة للأمن البحري تكون ذات بعد اقتصادي وفي إطار قانوني ملائم، بما في ذلك إعلان منطقة اقتصادية خالصة، بموجب أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وينبغي لنا أن نترجم النجاح في البحر إلى تقدم على اليابسة.

ثالثاً، نحتاج إلى تعزيز قدرة الدول على الملاحقة القضائية للأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال القرصنة وسجن القراصنة المدانين. ويجب أن يشمل ذلك الجهد عرقلة وقمع تمويل القرصنة وغسيل أموال الفدية. وبرنامج مكافحة القرصنة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يقدم المساعدة في هذا الشأن، بما في ذلك ضمان مطابقة ظروف السجن للمعايير الدولية.

رابعاً، ينبغي أن تستمر المشاركة الإيجابية للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية لبناء توافق في الآراء بشأن استجابة مشتركة. وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة السواحل الصومالية يضم الآن ما يزيد على ٧٠ مشاركاً يتمتعون بخبرات مهمة. وثمة مبادرات أخرى مكملة لهذه الجهود، منها مدونة جيبوتي لقواعد السلوك، بإشراف المنظمة البحرية الدولية، والمركز الإقليمي لإجراءات المقاضاة الرامية لمكافحة القرصنة والتنسيق بين أجهزة الاستخبارات، الذي أنشئ في سيشيل مؤخراً.

ويضطلع المكتب السياسي للأمم المتحدة في الصومال أيضاً بدور رئيسي بموجب القرار ١٩٧٦ (٢٠١١) في تنسيق جهود الصومال مع جهود وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي. واتساقاً مع القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢)، يقدم مكتب الأمم المتحدة لوسط أفريقيا ومكتبها لغرب أفريقيا المساعدة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريفيا ولجنة خليج غينيا في التحضير لمؤتمر قمة إقليمي بشأن القرصنة يعقد في الكاميرون في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

خامساً، ينبغي تشجيع صناعة النقل البحري على اتخاذ تدابير لحماية نفسها. إن نسبة ٢٠ في المائة من السفن التي تعبر مياهاً شديدة الخطورة لا تطبق تدابير أمنية، وتمثل تلك السفن الأغلبية الساحقة من السفن المختطفة بنجاح. والمنظمة البحرية الدولية تعمل بشكل وثيق مع الصناعة بشأن مجموعة متنوعة من الإجراءات وأفضل الممارسات التي حالت دون اعتلاء القراصنة أسطح السفن ومكنت من عمليات الإنقاذ.

أخيراً، فإن الأمم المتحدة ممتنة للدعم الفعال في مجال مكافحة القرصنة الذي يوفره الوجود البحري الذي أنشأته منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحاد الأوروبي وفرقة العمل البحري المجمَّعة وفرادى الدول الأعضاء. كما أن عدداً من الدول الأعضاء – ومنها الصين والهند واليابان وماليزيا وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي – نشرت أصولاً بحرية وعسكرية في المنطقة في إطار الجهود الدولية لمكافحة القرصنة.

فلنتذكر البحارة أنفسهم أيضاً. فالرهائن يعانون من أسوأ الظروف، وكثيراً ما يتعرضون للتهديد والتعذيب في محاولة لانتزاع فدية. وأرحب بموافقة مجلس الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، برئاسة إدارة الشؤون السياسية، مؤخراً على مشروع لتوفير الرعاية الطبية والإقامة والطعام والملابس للرهائن أثناء مرحلة الإفراج عنهم، ومساعدتهم على العودة إلى الأوطان بسرعة. ينبغي ألا يغيب ذلك البعد الإنساني عن بالنا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، هناك ثلاثة تحديات تتطلب اهتمامنا الفوري. أولاً، لا بد لنا من تحسين التنسيق وتبادل المعلومات وبناء الثقة بين البلدان والوكالات المعنية بعمليات مكافحة القرصنة. ثانياً، يجب تعزيز القدرة على الملاحقة القضائية لحالات القرصنة وسجن المدانين وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ثالثاً، لا بد من وضع إطار يحكم استخدام أفراد الأمن المسلحين المتعاقد معهم بشكل شخصي على ظهر السفن. ويجب أن تواصل المنظمة البحرية الدولية العمل الذي اضطلعت به بغية ضمان التنظيم والمساءلة.

ختاماً، فإن القرصنة مشكلة يمكن للمجتمع الدولي أن يتصدى لها بنجاح إذا واصلنا العمل معاً. والأمم المتحدة تظل ملتزمة بالعمل مع شركائها لتعزيز المساعدة الدولية وتنسيق أنشطتنا وتقديم استجابة شاملة إزاء هذا التهديد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام، السيد إلياسون، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الأخير بشأن القرصنة (S/2012/783).

يبذل المجتمع الدولي جهوداً متواصلة لمكافحة القرصنة، والنهج المتعدد الأبعاد المتكامل الذي اتبعناه معاً، بشراكة مع القطاع الخاص، كانت له ثماره. فعدد هجمات القرصنة يتناقص بسرعة، وبات القراصنة يحتجزون عدداً أقل من الرهائن. وتستحق الأمم المتحدة وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة السواحل الصومالية الشكر الخاص لبناء الجسور بين الجهات الفاعلة الرئيسية تيسيراً لإحراز هذا التقدم.

وفي حين تحسن الموقف تحسناً كبيراً، فإن احتجاز ولو رهينة واحدة لا يقل فداحة عن احتجاز عدد كبير منهم. ونعرب عن عميق تعاطفنا مع البحارة المختطفين ومع معاناة أسرهم، ونطالب بإطلاق سراحهم فوراً. ونشير بصورة خاصة إلى طاقم السفينة إم في آيسبرغ، الذين تركوا لحالهم ولهم في الأسر قرابة ثلاث سنوات. وندعم كذلك قيام صناعة النقل البحري بتقديم كل المساعدة الضرورية للبحارة بعد الإفراج عنهم.

إن مكافحة القرصنة على نحو فعال تقتضي العمل على عدة جبهات. وتحديد وتوقيف المتآمرين الجنائيين الذين يقودون مؤسسة القرصنة ويديرونها ويمولونها أمر محوري الأهمية في جهودنا.

هؤلاء الأفراد هم المسؤولون في نهاية المطاف عن اختطاف الرهائن وغيره من التهديدات ذات الصلة بالقرصنة

التي يتعرض لها البحارة. ونحن نعمل بتنسيق وثيق مع شركائنا الدوليين بهدف الربط بين المعلومات وتعزيز تبادلها في مجتمعات إنفاذ القانون ووكالات المخابرات والخبراء الماليين من أجل محاكمة القراصنة المتآمرين وإعاقة عملياتهم. وبالإضافة إلى ذلك، وتحديدا في سياق الصومال، فإن بوسع المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من الجهد لتعزيز القدرات الصومالية، وتشجيع مشاركتهم الفعالة في الجهود الرامية إلى مقاضاة وسجن القراصنة المشتبه بهم.

ونواصل دعم عمل الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، الذي تديره الأمم المتحدة، الذي موّل، بين مشاريع أخرى، بناء السجون، وتدريب المسؤولين القضائيين وشراء المعدات المتعلقة بإنفاذ القانون في الصومال. ونقدّر أهمية العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما من الهيئات لمساعدة الصومال ودول المنطقة على مقاضاة أعمال القرصنة، فضلا عن بناء السجون وتشغيلها بطريقة مناسبة وكافية.

ونشكر، من بين أمور أخرى، حكومة سيشيل على استعدادها لاستضافة مركز ادعاء إقليمي، يتوقف على إنشاء إطار فعال لنقل المدانين بعد المحاكمة. ونرحب بافتتاح مركزها الإقليمي لمقاضاة القراصنة وتنسيق المعلومات الاستخباراتية، هذا العام. ونشكر أيضا حكومة كينيا على الجهود التي بذلتها مؤخرا في مجال المقاضاة، وننوه إلى دورها الريادي في استخدام التكنولوجيا لمواجهة التحديات اللوجستية الناشئة عن هذه الحالات الآن.

ويجب على الصومال القيام بدوره أيضا. فهو أكثر استعدادا لاتخاذ مزيد من الإجراءات فيما يتعلق بمكافحة أعمال القرصنة، بعد أن أكمل عملية انتقاله واعتمد دستورا مؤقتا جديدا، بالإضافة إلى انتخاب برلمان جديد ، ورئيس جديد فإنه مستعد لاتخاذ إجراءات أكبر امكافحة القرصنة. ونحث السلطات الصومالية الجديدة على وجه الخصوص، على سن واعتماد تشريع مناسب لمكافحة القرصنة. وهناك حاجة أيضا إلى إنشاء منطقة اقتصادية صومالية خالصة، بما يتفق مع اتفاقية قانون البحار.

وفي حين يعمل المجتمع الدولي من أجل وقف أنشطة ممولي وميسري أعمال القرصنة والمساعدة على تقديمهم للعدالة في البلد، فإنه ينبغي أن تواصل صناعة النقل البحري العمل من أجل جعل السفن التجارية أهدافا تصعب مهاجمتها في البحر. ومن الواضح أن منع تنفيذ هجمات القراصنة هو وسيلة أكثر فعالية وكفاءة لحماية الأرواح والممتلكاتمن عرقلة الهجمات أثناء حدوثها، أو عمليات إنقاذ الرهائن بعد تنفيذ الهجوم. غير أنه لا توجد قوات بحرية كافية للحفاظ على وجود عسكري كافٍ لردع وهزيمة جميع الهجمات التي يشنها القراصنة على امتداد المناطق الساحلية على المحيط، التي تتسم بدرجة عالية من الخطورة.

إن تنفيذ أفضل الممارسات الإدارية على نحو منتظم، فضلا عن استخدام أفراد الأمن المسلحين بطريقة مسؤولة، يشكلان عنصرين هامين للغاية بالنسبة للدوريات التي تنفذها الدوريات البحرية الوطنية ودوريات الائتلاف على حد سواء. ونحن نعلم أن تطبيق أفضل الممارسات في مجال إدارة السفن العابرة للمياه المحفوفة بالمخاطر يقلل كثيرا من احتمال تنفيذ هجوم ناجح عليها. وعلاوة على ذلك، لم ينجح القراصنة حتى الآن في اختطاف أي من السفن التي تستخدم أفراد الأمن المسلحين الذين يجري التعاقد معهم من قبل الشركات الخاصة. وبالنسبة للسفن التي يرتفع مستوى تعرّضها للخطر، فإن من شأن وجود أفراد أمن مسلحين على متنها، بمن فيهم الأفراد الذين يجري التعاقد معهم من قبل الشركات الخاصة،

أن يكون إجراءا مفيدا ودفاعيا مناسبا للغاية، إذا كان ذلك تقدير المسؤولين عن تشغيل السفينة وإدارتها.

وقد سمحت الولايات المتحدة بنشر أفضل الممارسات في مجال إدارة السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة وتبحر في المياه المحفوفة بالمخاطر. ووضعنا أيضا قائمة بالمتطلبات والتوجيهات بالنسبة لسفن الولايات المتحدة عندما يقرر مالك السفينة أو المكلف بتشغيلها استخدام أفراد أمن مسلحين. ونواصل العمل مع زملائنا من الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية، جنبا إلى جنب مع ممثلي أصحاب العمل والصناعة البحرية فيما يتعلق بوضع المعايير المناسبة.

وقد خطا المجتمع الدولي عبر الشراكة مع القطاع الخاص، خطوات كبيرة نحو الحد من آفة القرصنة. غير أن المكاسب التي حققناها لا تزال قابلة للانتكاس، وهو أمر لا يمكننا السماح به. ونتطلع إلى مواصلة التعاون مع شركائنا الدوليين وبدعم منهم، إلى جانب الإجراءات التي يتخذها القطاع الخاص، والالتزام المستمر من قبل مجلس الأمن بهدف كفالة حماية البحارة ووقف استمرار تعرض التجارة الدولية للخطر، فضلا عن تقديم المذنبين إلى العدالة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون لوفد الهند على مبادرته بعقد جلسة لمجلس الأمن بشأن مسألة مكافحة القرصنة في سياق الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونحن ممتنون أيضا للسيد إلياسون على إحاطته الإعلامية.

يشعر الاتحاد الروسي بقلق بالغ إزاء زيادة أنشطة القرصنة في السنوات القليلة الماضية في عدد من المناطق في محيطات العالم. ونؤيد إيجاد حل طويل الأجل لهذه المشكلة.

فالقرصنة تهدد سلامة الملاحة، علاوة على تهديدها لأنواع أخرى من النشاط الاقتصادي في البحر. ونحن جميعا على دراية بالإحصاءات المذهلة التي تدل على فداحة الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العالمي سنويا جراء القرصنة. وغالبا ما تستخدم عائدات الفدى التي تدفع لإطلاق سراح الرهائن لتمويل أشكال أخرى من النشاط الإجرامي، بما في ذلك ما يتصل بأنشطة المتطرفين. وغالبا ما تكون القرصنة عاملا آخر يساعد على زعزعة الاستقرار بطريقة تؤدي إلى تفاقم الأوضاع في مناطق الصراع.

وما انفكت القرصنة قبالة سواحل الصومال تشكّل آفة رئيسية على مدى السنوات القليلة الماضية، إلى درجة بدأت فيها آثارها السلبية تؤثر على مصالح جميع الدول تقريبا، بل أصبحت القرصنة ذات طابع عالمي بشكل ملحوظ. وقد أسفرت الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تحت رعاية مجلس الأمن عن تغيرات إيجابية في المنطقة. وفي رأينا، فإن مجموعة من العوامل تؤدي دورها في ذلك الصدد، وعلى راسها تحسين الحالة في الميدان. وفي ذلك الصدد، فإن استقرار الحالة في الصومال يؤدي دورا هاما . وقد أثبتت الجهود المتماسكة التي تبذلها الدول فعاليتها أيضا، ومنها على وجه الخصوص، الجهود التي تبذلها روسيا والمنظمات الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الدوريات في الممرات الملاحية ودرء هجمات القراصنة في البحر. وقد كانت إجراءات الدفاع عن النفس التي اتخذتها الصناعة البحرية مساعدة أيضا. وندعو جميع الشركاء الدوليين المشاركين في جهود مكافحة القرصنة، بما في ذلك المنظمة البحرية الدولية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، إلى العمل معا في ذلك الصدد.

وعلى الرغم من كل هذه النجاحات التي تحققت، فإن القرصنة الصومالية لا تزال قوية. ولا تزال الحالة قابلة للتفاقم في أي وقت. فالقراصنة يحوّلون تركيز أنشطتهم إلى أجزاء أخرى من المحيط الهندي تصعب كثيرا السيطرة عليها.

وتحولت العديد من جماعات القرصنة إلى مصادر جديدة لتوليد العائدات الإجرامية. وأصبح احتجاز الرهائن للحصول على فدية في البر أكثر شيوعا. ويشير كل ذلك إلى أنه قد يكون من السابق لأوانه تقليص الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. وتؤيد روسيا في ذلك الصدد تمديد السلطات المطلوبة لتنفيذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، بما في ذلك مياهه الإقليمية لمدة عام واحد. ونحن عازمون على مواصلة المساهمة بقوات بحرية في خليج عدن، فضلا عن مواصلة العمل بتنسيق وثيق مع الدول الأخرى والمنظمات الإقليمية.

ولا ريب في ضرورة أن تتسم معالجة مشكلة القرصنة بطابع شامل. ونتشاطر الاستنتاجات التي توصل إليها مؤتمر لندن بشأن القرصنة والصومال، ومؤتمر اسطنبول الثاني المعني بالصومال، فيما يتعلق بالحاجة إلى التوصل إلى نهج يجمع بين الجهود المبذولة في مجالات التنمية، وتعزيز الجهود الوطنية المبذولة في مكافحة القرصنة، فضلا عن ترسيخ سيادة القانون. ولا يزال جزء هام من ذلك العمل يتمثل في ضمان المقاضاة الفعالة للقراصنة وشركائهم. وقد لاحظنا أيضا بعض الخطوات الإيجابية في ذلك الصدد. ومن المهم أن يكون المجتمع الدولي على علم تام باستحالة القضاء على القرصنة بشكل كامل دون التصدي لمشكلة الإفلات من العقاب.

ونرحب باستعداد الدول في المنطقة، بما في ذلك سيشيل وموريشيوس وكينيا وتنزانيا، لتكثيف التعاون في هذا المجال. وعموما، نحن راضون عن العمل الذي اضطلعت به الدول نفسها في هذه المسألة بدعم من الهياكل العديدة التابعة للأمم المتحدة، وفي مقدمتها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

ومع ذلك، فعلى الرغم من أهمية مقاضاة مرتكبي هجمات القرصنة، فإنه يجب أن يكون التركيز الآن على تحديد وتحييد الجهات الفاعلة الرئيسية في أعمال القرصنة. وبذلك توجه ضربة موجعة إلى القرصنة. ذإن نموذج أعمال القرصنة التجارية آيل للانهيار لا محالة، في ظل عدم وجود الوسطاء الماليين والأفراد المدبرين لتلك الأعمال. ونحن بحاجة إلى معالجة تلك المشكلة، إلى تعزيز الآليات القانونية اللازمة لمكافحة الفساد والمخالفات المالية، بما في ذلك إضفاء الشرعية على العائدات الإجرامية. وفي ذلك الصدد، فنحن نفضّل إدخال عقوبات موجهة ضد زعماء القراصنة. غير أن ذلك الاقتراح لا يحظى بدعم كامل من بعض أعضاء المجلس. ونحن على ثقة بأنهم سيعيدون النظر في مواقفهم هذه.

ونتابع عن كثب أيضاً، بؤرة القرصنة الجديدة في خليج غينيا. وفي رأينا أن طابع ونطاق المشكلة مختلفان. فما نشهده هناك يتمثل أساسا في أعمال سطو مسلح في المناطق القريبة من الساحل.

ونأمل في أن يساعد ما نشهده من تعبئة الجهود الإقليمية، في ظل المساعدة الدولية اللازمة، في الحؤول دون تصعيد التهديد.

السيد أرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر الرئاسة الهندية على تنظيمها هذه المناقشة، وعلى تقديمها مشروع البيان الرئاسي. كما أتوجه بالشكر إلى نائب الأمين العام على إحاطته.

من المهم أن نتذكر أن آفة القرصنة تؤثر على المجتمع الدولي بأسره. إنها تهدد استقرار مناطق بأكملها، وتعرقل شبكات التجارة، وتغذي أنشطة الاتجار الأخرى. ولذلك يجب التعامل مع القرصنة بصورة شاملة. كما حث على ذلك الأمين العام، فإنه يجب أن نعمل أيضا على مساعدة الضحايا، خصوصا البحارة المختطفين الذين بلغت مدة احتجازهم عدة سنوات في بعض الحالات.

منذ عام ٢٠٠٨، ظلت فرنسا تعمل على تعبئة المجتمع الدولي ومجلس الأمن لمكافحة خطر القرصنة قبالة سواحل الصومال. واضطلع الاتحاد الأوروبي بدور محوري في هذا الصدد، لا سيما عبر عمليته المسماة عملية أتالانتا. وقد آتت تلك الجهود أكلها. منذ بداية العام، انخفض عدد الهجمات بدرجة كبيرة، كما انخفض بقدر أكبر من ذلك معدل نجاحها.

وبالرغم من أن الكفة قد رجحت قليلاً لصالحنا، فإن الوضع سيظل هشاً، طالما لم يحدث أي تغيير ملحوظ في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية. ما برح القراصنة يكيّفون أنفسهم، ويحسنون عملياقم، ويبحثون عن أهداف جديدة لعملياقم، وغالباً ما يفلتون من العقاب بسبب الافتقار المستمر إلى الولاية القضائية.

لذلك يجب تعزيز المكاسب الإيجابية. التطورات في الصومال، بما في ذلك انتهاء الفترة الانتقالية، وانتخاب الرئيس حسن شيخ محمود، وتشكيل الحكومة الجديدة، توفر تلك الفرصة المطلوبة.

أرى أن هناك ثلاثة سبل أساسية يجب اتباعها من أجل إيجاد حل نهائي لآفة القرصنة قبالة سواحل الصومال. أولاً، الوجود في البحر له دور رادع لا يزال حاسما، فيجب أن يستمر. لا يمكن اعتبار توفير الحماية للسفن المعرضة للهجوم بقوات خاصة بديلا عن عمليات الأساطيل البحرية، إذ إن وجود القوات الخاصة لوحدها غير قادر على مواجهة التهديد. في ذلك السياق، يجب أن تستمر الدول والمنظمات في عمليات التعبئة لكي تنفذ الأذونات المنصوص عليها في قرارات المجلس باتخاذ إجراءات في البحر.

ثانيا، يجب أن تكون مكافحة إفلات القرصنة من العقاب من الأولويات. لا يزال ثمانون في المائة ممن يُلقى القبض عليهم من القراصنة المشتبه فيهم طلقاء، مما يؤثر على فعالية العمليات الجارية في البحر ومصداقيتها. وعلى الرغم من حقيقة أن ٢٠ دولة، من بينها فرنسا، قد شرعت في الإجراءات القانونية، فإن عبء العمل في هذه المرحلة يقع على كاهل بلدان المنطقة. في ذلك الصدد، يجب أن نشيد إشادة خاصة بسيشيل على ما تبذله من جهود مضنية في ذلك السياق.

لن يكون للاستجابة القضائية إلا أثر رادع ضئيل ما دام الصومال وكياناته الإقليمية ليس في وسعها محاكمة مواطنيها. من شأن التطورات الجارية في الصومال أن تفتح سبلاً جديدة للمضي قدماً، بهدف التمكين من المراقبة الدائمة للأنشطة.

وقد قال الرئيس حسن شيخ محمود إن إقامة نظام قضائي جديد سيكون أحد أعمدة سياسته في الصومال. إن اعتماد إطار قانوني لتجريم القرصنة، كما طلبت ذلك القرارات المتتالية الصادرة عن المجلس، والبيان الختامي الصادر عن القمة المصغرة المعقودة في أيلول/سبتمبر عن الصومال (انظر SG/2187)، يشكل خطوة ضرورية.

يجب علينا أيضا أن نعزز جهودنا لمكافحة داعمي القرصنة الذين يحتلون موقع الصدارة في أنشطة القرصنة، كما قال زميلي الممثل الروسي. وتحقيقا لتلك الغاية، سوف يضطلع التعاون الدولي بدور رئيسي. كذلك، تؤدي المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) دوراً محوريا يجب تشجيعه. من شأن اعتماد الجزاءات الفردية عملا بالقرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨)، الموجهة ضد داعمي القراصنة، أن يسهم أيضا في تلك الجهود، ويمكّن من جمع المعلومات الاستخبارية التي ستستخدمها الدول في القيام بالإجراءات القانونية. من شأنها أيضاً أن ترسل إشارة قوية عن عزم المجلس على مواصلة عملياته لمكافحة القرصنة.

ثالثا، تعزيز القدرات البحرية والقضائية لدول المنطقة له أهمية أساسية في توطيد المكاسب التي تحققت. في ذلك السياق، فإن إطلاق بعثة الاتحاد الأوروبي المسماة «نيستور يوكاب» في تموز/يوليه، لفترة أولية مدتها سنتان، يشكل نقطة تحول. إنه يهدف إلى تزويد الدول بالقدرات اللازمة

لضمان أمن ممرات النقل البحري لديها، من خلال المساعدة الاستشارية والتدريبية الموجهة إلى خفر السواحل وموظفي الإدارة البحرية، فضلا عن إنشاء شرطة ساحلية في الصومال. تقوم فرنسا بدور نشط في ذلك الصدد.

فيما يتعلق بخليج غينيا، فإن اتخاذ القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢) كان إيذانا بتعبئة كل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي في ذلك الجهد. تؤدي فرنسا دورها كاملا في ذلك الصدد، لا سيما من خلال ما قامت به، في منتصف عام ٢٠١١، من تنفيذ برنامج الدعم الإقليمي الهادف إلى التدريب في مجال الأمن البحري.

ونحث دول المنطقة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على تعزيز مشاركتها. في ذلك الصدد، تدعم فرنسا المبادرة الرامية إلى تنظيم مؤتمر إقليمي في عام ٢٠١٣ بشأن القرصنة في خليج غينيا بهدف متابعة القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢).

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن انضم إلى المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إلى الرئاسة الهندية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة الهامة، وإلى نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الثاقبة.

اليوم، أود أن أتناول ثلاث نقاط، النقطة الأولى عن الدروس المستفادة من التعامل مع القرصنة في مختلف المناطق، والنهج المنبثق عن ذلك؛ والنقطة الثانية عن الدور الذي تضطلع به شتى الجهات الفاعلة في أنشطة مكافحة القرصنة؛ والثالثة عن محاكمة القراصنة المدانين.

بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدلى به في وقت لاحق المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ويقدم فيه لمحة عامة عن أنشطة الاتحاد الأوروبي في مكافحة القرصنة. تشارك ألمانيا مشاركة نشطة في تلك الجهود.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، نرحب، مثلما رحب الآخرون، بالتقدم الكبير المحرز في مجال مكافحة القرصنة، الذي ينعكس في الانخفاض الحاد في معدل اختطاف السفن، لا سيما قبالة سواحل الصومال، وانخفاض عدد الرهائن المحتجزين حاليا في المياه الإقليمية الصومالية. من المؤكد أن ذلك يُعزى إلى نجاح القوات البحرية الدولية التي تقوم بدوريات مشتركة في المياه قبالة الصومال، وإلى تحسن الحماية الذاتية التي توفرها صناعة النقل البحري.

ومع ذلك، برحت القرصنة تشكل تهديدا خطيرا، إذ لا يزال البحارة والسفن يقعون رهائن، وهجمات القرصنة في مناطق أخرى، لا سيما خليج غينيا، آخذة في الارتفاع.

نحن مقتنعون بأن النصر في مكافحة القرصنة، على المدى الطويل، لا يمكن أن يتحقق إلا على الأرض بالتصدي، بطريقة متكاملة واستراتيجية، للعوامل التي تيسّر القرصنة. تحتاج هذه الإستراتيجية إلى الجمع بين عناصر بناء قدرات الدولة استناداً إلى سيادة القانون وإلى هياكل فاعلة لإنفاذ القانون، فضلا عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي توفر سبل العيش للناس على أرض الواقع. من الواضح أن المجتمع الدولي مدعو إلى مواصلة تقديم الدعم في ذلك الصدد.

فيما يتعلق بنقطتي الثانية عن دور تقسيم العمل، فإن المسؤولية الأساسية تقع على كاهل الدول المعنية لمنع المجرمين من شن هجمات على السفن قبالة سواحلها. ولذلك من المهم أن تقوم تلك الدول ببناء ما يلزم من قوات الشرطة وحرس السواحل، مع توفير الدعم الدولي لها حيثما تدعو الحاجة إلى ذلك.

علاوة على ذلك، نرحب بالجهود السياسية والعسكرية المشتركة التي يضطلع بها المجتمع الدولي لتأمين المياه قبالة الدول المعنية. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إقليمية في مجال مكافحة آفة القرصنة في أفريقيا. في ذلك الصدد، نشيد بالمبادرات التي اتخذتها الدول في منطقة خليج غينيا من أجل تعزيز التعاون بهدف تعزيز السلامة البحرية. ونحث المجتمع الدولي على دعم تلك الأنشطة.

وفيما يتعلق بالصومال، تعدّ أفيَد المساهمات في هذا الصدد أنشطة فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال والصندوق الاستئماني لدعم مبادراته. ولذلك قررنا تقديم مساهمة جديدة قدرها مليونا دولار إلى الصندوق الاستئماني. وندعو الدول الأعضاء، ولكن بصفة خاصة صناعة النقل البحري، إلى المساهمة في الصندوق الاستئماني الذي يمول المشاريع الحيوية في مختلف قطاعات مكافحة القرصنة، بدءا من الجهود المبذولة للملاحقة والاعتقال إلى المشاريع التي تركز على الرهائن.

وللقطاع الخاص أيضا دور يؤديه فيما يتعلق بمنع عمليات الاختطاف. وقد كان استخدام أفضل الممارسات الإدارية التي أطلقتها المنظمة البحرية الدولية وقامت بتطويرها صناعة النقل البحري من الأهمية بمكان في التناقص الذي طرأ على الهجمات الناجحة. وينبغي لذلك أن نكرر دعوتنا لأصحاب السفن وجمعيات ملاك السفن إلى المزيد من المشاركة في تعزيز أفضل ممارسات الإدارة وتطبيقها.

أما نقطتي الثالثة والأخيرة فتتعلق بمحاكمة القراصنة المدانين. لقد أحرز بعض التقدم في الملاحقة القضائية الفعالة للمسؤولين عن أعمال القرصنة والسطو المسلح وسجنهم، ولكن ما زالت هناك صعوبة في ذلك. وتقع على عاتق الدول المعنية المسؤولية الأساسية عن محاكمة القراصنة الذين يعملون من شواطئها والحكم عليهم وسجنهم. ولا يزال النظام القضائي الصومالي وسجونه، كما يشير الأمين العام مرة أخرى في أحدث تقرير له (S/2012/783)، يواجه عددا من التحديات. فيجب زيادة القدرات ومواصلة تحسين الظروف. وتثني ألمانيا على جميع المبادرات في هذا الصدد وتجتهد في دعمها، ولا سيما التابعة منها لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى أن القرصنة الحديثة ما زالت تشكل تحديا كبيرا. غير أن المجتمع الدولي في السنوات القليلة الماضية قد حقق الكثير فيما يتعلق بمكافحة القرصنة. ويجب أن يستمر في التنسيق والعمل بشكل مشترك ودعم الجهود الإقليمية المبذولة لمعالجة الأسباب الجذرية للقرصنة وآثارها.

السير مارك لايل جرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أرحب، كما فعل الآخرون، بالمبادرة الهندية لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مكافحة القرصنة، وأشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

لمجلس الأمن دور محوري في ردّ المجتمع الدولي على القرصنة قبالة سواحل الصومال. فقد كان للعمليات البحرية المتعددة الجنسيات، والمتعددة الوكالات، ولاستخدام أفضل الممارسات الإدارية، ولمفارز حماية السفن والأفراد المسلحين الذين يتعاقد معهم القطاع الخاص جميعا تأثير على الحد من عدد عمليات الخطف والهجمات في المنطقة عالية المخاطر قبالة سواحل الصومال. ولكن على الرغم من الانخفاض الكبير في عدد عمليات الاختطاف الناجحة في العام الماضي، ما زال خطر القرصنة الماثل جسيما، ولا يسعنا أن نقنع بما حققناه.

ويتابع المجلس بقلق متزايد أيضا التطورات في أجزاء أخرى من العالم، لا سيما فيما يتعلق بالعنف المتزايد الذي نشهده في الهجمات في غرب أفريقيا، في خليج غينيا، وتصاعد

الهجمات في جنوب شرق آسيا. وما زال يجري احتجاز البحارة الأبرياء كرهائن في ظروف غير مقبولة أو يتعرضون لأعمال متزايدة العنف من السطو المسلح في البحر.

ولا تزال المملكة المتحدة على التزامها القوي بمكافحة القرصنة. ونعتقد أن من المهم للغاية كسر نموذج الأعمال التجارية القائمة على القرصنة. ويتمثل العامل الرئيسي لتحقيق ذلك في الأخذ بنهج شامل يعالج القرصنة في البحر مباشرة وأسبابها الجذرية على الأرض. فالفقر وانعدام الأمن وعدم توافر فرص العمل أو احتمالاته يهيء بيئة يرى البعض فيها أن الجريمة تفيد. ويجب علينا أن نبين لهؤلاء الأفراد أن النشاط الإجرامي لا يفيد ولن يمر دون عقاب. ولذلك فإننا نؤيد بقوة الجهود الرامية إلى تعزيز القدرة على التحقيق والملاحقة القضائية والعقاب لدى دول المنطقة. وينبغي بناء القدرات بطريقة لا تمنع من استخدام المرافق والخبرات في المجالات الأخرى لإنفاذ القانون.

ويكمن كل من المكافأة والتمويل لنموذج الأعمال القائمة على القرصنة في دفع الفدية. وإدراكا لذلك، أنشأ رئيس وزراء بلدي فرقة عمل دولية معنية بالقرصنة في مؤتمر لندن على أمل إيقاف جميع مدفوعات الفدية في نهاية المطاف. وتوصل أعضاء فرقة العمل إلى توافق آراء واضح بشأن عدد من الخطوات الموضوعية العملية لتحقيق الهدف طويل الأجل المتمثل في وقف دفع مبالغ الفدية للقراصنة. وستعرض استنتاجات فرقة العمل على فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال في جلسته العامة الشهر المقبل. وقد سمعنا كيف يقود الإنتربول الجهود الدولية لتتبع أموال الفدية إلى مختلف أجزاء العالم. فمن الأهمية بمكان أن يتم تقديم المستفيدين من دفع الفدية إلى العدالة.

ومن الضروري أيضا تطوير القدرات الإقليمية البحرية من أجل تمكين الدول الساحلية من إدارة مياهها الخاصة. ففي غرب أفريقيا على سبيل المثال، تدعم المملكة المتحدة المبادرة التي تقودها الصناعة لإقامة مركز لتبادل المعلومات المتعلقة بالتجارة البحرية، ونرحب بعرض غانا السخي أن تستضيف المركز. وسوف يوفر المركز المعلومات والمشورة والتحذيرات الهامة في الوقت الحقيقي للسفن التجارية المسافرة في غرب أفريقيا ، بينما يتيح لدول المنطقة أن تعمل في شراكة من أجل إيجاد فهم أفضل لمجالها، ولمجال إقليمها، البحري.

وفي الصومال، تعكف المملكة المتحدة على تنفيذ برنامج للتنمية بقيمة عدة ملايين من الجنيهات يركز على بناء المؤسسات وخلق الوظائف والفرص وتطوير الرعاية الصحية وتقديم المساعدات الإنسانية. وعبر المحيط الهندي، نواصل تقديم الدعم للدول في تطوير قدراتها على الملاحقة القضائية وقدراتها الجزائية والبحرية.

إن القرصنة جريمة منظمة. وهي تزدهر في الأماكن التي تضعف فيها سيادة القانون أو تنهار. ولذلك فمن المهم للغاية أن نعمل، نحن المجتمع الدولي، على التصدي للعوامل التي تدفع إلى الجريمة على البر بطريقة متكاملة. وقد بدأنا نرى النتائج، ومن ثم فإن هذا ليس بالوقت الذي نرضى فيه عما تحقق ونرجع للوراء خطوة لنتأمله، إنما هو وقت للمضي قدما في برامج طموحة لبناء القدرات والتنمية.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أشكركم يا سيدي، على أخذكم بزمام المبادرة لعقد هذه المناقشة، التي تتيح لنا التعبير عن آرائنا وتبادل الآراء بشأن مسألة القرصنة المتكررة، التي أصبحت تشكل، في أنحاء العالم، تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الدوليين. وأشكر نائب الأمين العام على إحاطته الإعلامية في هذا الصدد.

وتكمن أهمية هذه المناقشة في أنها، بالرغم من أن مشكلة القرصنة تتفاوت في حدتها من منطقة إلى أخرى، تتيح لنا دراسة التحديات المتنوعة التي يواجهها المجتمع الدولي في

تصديه لهذا الخطر. وهذا صحيح بصفة خاصة لأن القرصنة، كما هو الحال مع أي شكل آخر من أشكال الجريمة، ترتبط حتما بالعلل الاجتماعية الأخرى.

وأود أن أتناول الوضع في خليج غينيا. فمنذ المناقشة العامة الأخيرة بشأن هذا الموضوع، التي عقدت في ٢٩ شباط/فبراير (انظر S/PV.6727)، ظلت آفة القرصنة تمثل واقعا مثيرا للقلق الشديد في المنطقة. وصحيح أنه لا يمكن التصدي للقرصنة التي تنشأ في خليج غينيا بنفس الطريقة التي تواجه بها القرصنة في خليج عدن في السنوات الأخيرة أو قبالة سواحل الصومال، لأن مظاهر تلك القرصنة وأثرها مختلفان في خليج غينيا، وخاصة لعدم وجود دولة فاشلة أو طريق بحري استراتيجي هناك.

غير أن القرصنة ما زالت تشكل بلا شك تهديدا لأمن دول المنطقة واستقرارها وتنميتها الاقتصادية، على النحو المعترف به القرارين ٢٠١٨ (٢٠١١) و ٢٠٣٩ (٢٠١٢). ولا بد من الإشارة إلى أن التقدم بشأن هذه المسألة كان ضئيلا منذ اعتماد هذين القرارين وما تتضمنانه من التوصيات بشأن تقديم الدعم للنضال الفعال ضد هذه الآفة، على الرغم مما أعلنته الدول والمنظمات المعنية من رغبتها وتصميمها في هذا الصدد. والأسوأ من ذلك أن القرصنة في خليج غينيا في سبيلها لأن تصبح أكثر مدعاة للقلق، نظرا للأساليب التي يستخدمها القراصنة من أجل أن تؤتي مخططاتهم ثمارها وخاصة عندما ننظر إلى علاقة القرصنة بالوضع العام في غرب أفريقيا.

والواقع أنه، وفقا لأحدث تقرير للمنظمة البحرية الدولية، رغم حدوث انخفاض في عدد أعمال القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام، فإن القرصنة في خليج غينيا تزداد خطورة، حيث وقعت ٣٤ من الهجمات الموثقة بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٢، مقابل ٣٠ هجوما فقط في العام الماضي.

ويذكر التقرير أيضا أن الهجمات غالباً ما تكون عنيفة ومخططا لها.

ونظرا لتلك التقارير، لا يمكن إلاّ أن تتزايد شواغل توغو، خاصة لأنه من الواضح بشكل متزايد وجود صلات بين القرصنة والأشكال الأخرى للجريمة في المنطقة، مثلما تم بحثه في مناقشتنا المؤرخة ٢١ شباط/فبراير بشأن أثر الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل (انظر S/PV.6717). وفي الوقت نفسه، ثبت أن الدخل من هذه الأنشطة غير المشروعة، مثل تحويل وجهة شحنات النفط، يموّل الشبكات المالية التي تسعى إلى إلغاء سلطة الدول أو التقليل منها. ويمكن بالتالي اعتبار تلك الشبكات منظمات المافيا الحقيقية التي تقوض جهود دول المنطقة دون الإقليمية لكفالة تحقيق الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

وتأثير القرصنة على اقتصادات الدول واضح، لا سيما في خليج غينيا، خاصة لأن إيرادات موانئ البلدان المعنية تشكل جزءا كبيرا من دخلها القومي. فعلى سبيل المثال، تشهد جمهورية بنن، التي لا تزال تتحمل العبء الأكبر لزيادة هجمات القراصنة، انخفاضا كارثيا في نشاط ميناء كوتونو. والخسائر المالية الكبيرة التي يتحملها هذا البلد نتيجة ذلك تُبرز بوضوح الاثر المدمر للقرصنة على الأمن المالي لبلدان المنطقة.

ويتضح أن توغو، على قربها من بنن، ليست بمنأى عن هذا الأثر. لذلك، يشارك بلدي إلى حد كبير في الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية في مجال مكافحة القرصنة، مع مساعدة شركاء مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد مكّنت هذه المساعدة القوات البحرية التوغولية، في جملة أمور، من صد هجوم للقراصنة في ٨ شباط/فبراير من سفينة ترفع علم بنما.

على الصعيد الإقليمي، وخارج الهياكل الموجودة بالفعل مثل المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا، ونظام

التمويل الذي أنشأته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، نرحب بالتقدم المحرز صوب اعتماد خطة استراتيجية شاملة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، كما نص عليه القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢). وتثني توغو على عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيهية في ليبرفيل بتاريخ ٢٢ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بغية التخطيط لمؤتمر قمة يعقده رؤساء الدول والحكومات بشأن أعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح في خليج غينيا. وقد أوصت اللجنة بأن ينعقد مؤتمر القمة هذا في الكاميرون خلال نيسان/أبريل ٢٠١٣ لاعتماد هذه الخطة.

ونحن نشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على بذل الجهود المشتركة للعمل على اعتماد استراتيجية هامة لمكافحة القرصنة في خليج غينيا، الامر الذي يمثل خطوة رئيسية إلى الأمام صوب تنفيذ التدابير العملية الرامية الى القضاء على هذه الآفة.

ويعتقد وفد توغو أن صون السلم والأمن الدوليين إزاء تهديد القرصنة، بغض النظر عن المنطقة، هو تحدٍ رئيسي للمجتمع الدولي، لأن القرصنة تمثل اعتداء على القانون الدولي وحقوق الإنسان تجاه حرية التنقل البحري والانواع العديدة من أعمال العنف التي يرتكبها القراصنة بحق بضحاياهم في البحر. وذاك العنف اعتداء على كرامة الإنسان. لهذا السبب، تدعم توغو فكرة وضع استراتيجيات لكفالة الإفراج السريع عن الرهائن ومساعدة أسرهم.

ويجب أن تنطلق مكافحة القرصنة، بالتالي، من اطار قضائي منسق، بناء على معايير دولية معترف بها، وبوجود الدول المصممة تصميماً راسخاً على منع مرتكبي هذه الجرائم، بشكل فعال، من الإفلات من العقاب. ويجب أن تراعي أيضاً، بطريقة متكاملة، مختلف أوجه مكافحة الارهاب، والجهود الوطنية الفردية التي تبذلها الدول، ولا سيما دول العلم. ويجب كذلك أن نعمل جماعياً لتبادل المعلومات والاستخبارات، نظراً للشبكات المتداخلة التي تتصف بهذه الآفة على الصعيد العالمي.

ونظراً للوقائع المختلفة من منطقة إلى أخرى، المهم للأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في كل جانب من جوانب المسألة بوصفها الوديعة ومركز تبادل المعلومات عن أفضل الممارسات. ويجب أيضا أن تتخذ التدابير اللازمة لحماية البيئة البحرية أثناء عمليات الدعم والحماية في البحر. وأخيراً، ينبغي للأمم المتحدة أن تشجع الدول المتضررة على السعي الى نيل الدعم الدولي للجهود الوطنية التي تبذلها، وأن تنسق المساعدة الدولية، لا سيما في تنفيذ الاستراتيجية العالمية التي دعا اليها القرار ٢٠٣٩ (٢٠١٢).

السيد موريس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على إحاطته الاعلامية وعلى تزويدنا بالعناصر الرئيسية للمناقشة التي نجريها بشأن ما يظهر بوضوح أنه مظهر خطير جداً من مظاهر الجريمة المنظمة في القرن الحادي والعشرين، وتحدٍ للسلم والأمن الدوليين. ومن الطبيعي أن تؤيد البرتغال الموقف الذي سيعرَب عنه في وقت لاحق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

حسبما نعلم جيدا، قد تكون للقرصنة البحرية عواقب بشرية واقتصادية وأمنية كبرى تتجاوز المنطقة المتضررة مباشرة. وينبغي للمرء أن يُبقي في باله أيضا أن جماعات القراصنة هي في أغلب الأحيان جزء من منظمات إجرامية عبر وطنية أكبر مخصصة لأنواع أخرى من الجرائم، مثل الاتجار بالمخدرات، أو الاتجار بالبشر، أو الاتجار غير المشروع بالأسلحة. والطابع المعقد لتلك الأنشطة، وطريقة الربط في ما بينها، والآثار الوطنية الخطرة التي تترتب عليها أمور تقتضي من المجتمع الدولي أن يظل يقظا ومستعدا للتصرف عندما تقتضي الحالة

ذلك. وكما أكدت البرتغال من قبل، ثمة دور لمجلس الأمن في رصد هذه التهديدات الجديدة، نظراً لإمكانية تهديدها للسلم والأمن على نحو خطير جداً. وبالتالي، من المهم أن يواصل المجلس القيام بدوره الوقائي في رصد هذه الحالات عن كثب.

إن أسباب القرصنة كثيراً ما ترتبط بالصراعات المنخفضة الحدة التي تدمر بلداً معينا، مثل الصومال، أو بالأوضاع السياسية غير المستقرة في الدول الهشة التي تشكل مناطق ينعدم فيها القانون، أو بالسياق الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية، لا سيما الساحلية منها. لهذه الأسباب، تؤيد البرتغال نهجاً شاملا لمشكلة القرصنة التي تشمل التحولات الهيكلية على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالنسبة الى إنفاذ القانون، تشمل هذه التحولات الحاجة إلى تنويع آليات مكافحة الإفلات من العقاب وفقا لمبدأ تحقيق العدالة، وبناء شبكات إقليمية للولايات القضائية، وبناء قدرة النظم القضائية المحلية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن محاكمة كبار المشتبه فيهم أمر حاسم لتعطيل شبكات القرصنة.

وترحب البرتغال بحقيقة أن تقرير الأمين العام (S/2012/783) عن موضوع الصومال، يخصص جزءا كبيرا من تركيزه وتوصياته للحاجة إلى تعزيز القدرات القانونية والقضائية في البلدان والمناطق المحيطة بهذا البلد، بما في ذلك، على وجه الخصوص، بونتلاند وصوماليلاند. ونحن نؤيد تماما الجهود التي يبذلها، ونعتقد أن تعزيز هذه القدرات قد أصبح جزءا لا يتجزأ من الحل الشامل لأعمال القرصنة في المنطقة.

وتنفيذ هذه التدابير، في رأينا، ينبغي أن يحترم مبدأ الملكية الوطنية، وإسناد المسؤولية عن الحلول الملموسة الى السلطات المحلية، بدعم من المجتمع الدولي، حسب الاقتضاء. لهذا السبب، نحن نؤيد مشاركة قوية من الصومال في جميع الجهود التي تبذل، ومن القانون الصومالي المناسب والمحاكم والسلطة القضائية الصومالية - باختصار، الحل الصومالي للمشكلة المتجذرة في الصومال.

وبهذا المعنى، نشجع السلطات الصومالية الجديدة على اعتماد التشريعات اللازمة ضد القرصنة، وإنشاء الهياكل القضائية اللازمة، مع نيل المساعدة والخبرة الدوليتين ذات الصلة حسب الاقتضاء.

وإنشاء المحاكم الصومالية خارج الحدود الوطنية يمكن أيضا أن يكون من الأدوات مفيدة، في رأينا، لاستخدامها باعتبارها تدبيرا انتقاليا.

تؤثر القرصنة على البلدان التي لديها مستويات بالغة التفاوت من حيث القدرات المؤسسية على التعامل مع المشكلة، التي لا يمكن حلها بتدابير معزولة تتخذها كل دولة على حدة. ولهذا، تعد المبادرات الإقليمية أيضا عنصرا أساسيا في نجاح مكافحة القرصنة وأسبابها الجذرية.

ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في كفالة التماسك والتنسيق الشامل لتلك المبادرات، وكذلك في حشد المساعدة الدولية لبناء قدرات المنظمات الإقليمية في مجالات حيوية، مثل المراقبة وتسيير الدوريات وتبادل المعلومات.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى الدور الهام الذي يجب أن يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في المساعدة على إيجاد حل لمشكلة القرصنة قبالة ساحل الصومال.

وظاهرة القرصنة في خليج غينيا تذكرة قوية بالحاجة إلى تطوير الآليات الإقليمية للتصدي لأثر تلك الأنشطة غير المشروعة على اقتصاد دول المنطقة وأمنها. وكمثال على ذلك، سأكتفي بالتذكير بأنه أفيد بأن الاقتصادات الأفريقية الغربية فقدت حوالي ملياري دولار من الإيرادات السنوية نتيجة القرصنة. وشهدت بنين على وجه التحديد تدهورا في

أنشطة الشحن لديها بنسبة ٧٠ في المائة نتيجة لهجمات وقعت في العامين الماضيين.

ومن الأمور الإيجابية للغاية أن تبدي العديد من المنظمات الإقليمية في غرب ووسط أفريقيا اهتماما بمشكلة القرصنة وأن تتصدى لها: الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فضلا عن لجنة خليج غينيا، والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا.

ولكي تصبح تلك الجهود المختلفة فعالة، لا بد من تنسيقها، والمراعاة الكاملة لمجال الكفاءة لكل منظمة من هذه المنظمات. ونتطلع إلى عقد مؤتمر قمة للزعماء الإقليميين بشأن القرصنة، ومن شأن هذا المؤتمر تمهيد الطريق لوضع استراتيجية على مستوى المنطقة تستند أيضا إلى أساس تقاسم أفضل الممارسات من فرادى البلدان وبرامج المساعدة الثنائية القائمة بالفعل.

وأود أن أختتم بالقول إن القرصنة ظاهرة معقدة تتطلب اهتمامنا المنتظم والوثيق. ومن شأن تشجيع تحسين القدرات، وتحسين المعرفة وتحسين التنسيق فيما بين الجهات الفاعلة في مجال مكافحة القرصنة أن يشكل إسهاما حاسما من مجلس الأمن في تحقيق الاستقرار والتنمية.

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نود أن نشكركم على تنظيم هذه المناقشة الهامة للغاية بشأن القرصنة وكذلك على إعداد المذكرة المفاهيمية الشاملة (S/2012/814، المرفق) . ونشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على إحاطته الإعلامية المفيدة والشاملة.

وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق البالغ حيال آفة القرصنة وخاصة أثرها على سلامة الملاحة والخطر الذي تشكله على البحارة. وبصورة أعم، للقرصنة آثار سلبية على الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية للدول المتضررة. لذلك، نشيد بالجهود التي تبذلها الدول والكيانات المختلفة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكافحة أعمال القرصنة.

لا تزال جنوب أفريقيا ملتزمة بالاضطلاع بدورها في تقديم الدعم من خلال التعاون والتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين بشأن مبادرات مكافحة أعمال القرصنة عملا بالتزاماتها القانونية الدولية. في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، نشرت جنوب أفريقيا أصولها البحرية وخصصت ٦٣ مليون راند لعمليات مكافحة أعمال القرصنة في قناة موزامبيق.

ونشير إلى أن القانون الدولي، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، يحدد إطارا قانونيا شاملا ينطبق على القرصنة والسطو المسلح فضلا عن الأنشطة الأخرى في المحيطات. من الأهمية بمكان أن تكون الجهود الحالية لمكافحة القرصنة متسقة تماما مع الإطار القانوني الدولي. تؤكد المادة ١٠٠ من الاتفاقية أنه من واجب كل الدول أن تتعاون، قدر الإمكان، في قمع القرصنة في أعالي البحار. وعلاوة على ذلك، تسمح المادة ١٠٥ لجميع الدول بالاستيلاء على أي سفينة للقراصنة وممارسة الولاية القضائية العالمية على الأشخاص الذين يرتكبون أعمال القرصنة. وينبغي أن توجه تلك الأحكام جميع الدول في مكافحة القرصنة. لذلك، ينبغي أن نتجنب السعي إلى وضع قواعد جديدة، إذ ينبغي أن ينصب التأكيد على تنفيذ الإطار القائم.

كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الجهود الرامية إلى تبادل المعلومات وتطوير شبكة قوية للتخفيف من التحديات المتصلة بالقرصنة. ويمكن أن يساعد تنسيق دولي أقوى في معالجة القضايا المصيرية مثل عمليات غسل الأموال المرتبطة بالقرصنة، وضلوع منظمات الجريمة الدولية والتحديات الرئيسية الأخرى المتصلة بالقرصنة.

وأود أن أنتقل إلى مسألة القرصنة قبالة ساحل الصومال، وهي التي لها في رأي وفد بلدي طابع خاص. لا تزال جنوب أفريقيا تصر على أن أعمال القرصنة قبالة ساحل الصومال يجب أن ينظر إليها في سياق تحديات السلام التي يواجهها الصومال. في رأينا، سيتطلب حل مشكلة القرصنة قبالة ساحل الصومال حلولا شاملة ووضع حد للتراع القائم.

وتظل القرصنة عرضا من أعراض مشكلة أكبر، وهي التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية على الأرض.

وبالتالي، ينبغي أن يوجه المجتمع الدولي المزيد من الجهود والموارد نحو معالجة الأسباب الجذرية للتراع الصومالي في حين يواصل أيضا ممارسة الضغط المطلوب في البحر ضد مرتكبي أعمال القرصنة.

لاحظت جنوب أفريقيا انخفاض عدد هجمات القرصنة بشكل ملحوظ منذ تحقق المكاسب الأمنية والسياسية مؤخرا في الصومال. وفي ضوء هذا التطور، فإن الحكومة الصومالية الجديدة يجب أن تكون مجهزة بآليات خاصة بها لمكافحة أعمال القرصنة في البر والبحر. وفي هذا الصدد، سيكتسي أهمية حاسمة الدعم الدولي لتعزيز قدرة الصومال في مجال الأمن البحري وهيكله الأساسي للقضاء والخدمات الإصلاحية، فضلا عن توفير الفرص الاقتصادية للمجتمعات الساحلية.

وفي هذا الصدد، نص تقرير السيد جاك لانغ، المستشار الخاص للأمين العام المعني بالمسائل القانونية المتعلقة بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، على ما يلي:

”من الضروري اتخاذ تدابير جديدة من أجل تعزيز فعالية جهود مكافحة القرصنة والنجاح في إجراءات الملاحقة القضائية . ويتمثل الدعم المطلوب في وضع خطة عالمية ومتعددة الأبعاد، بصورة عاجلة للغاية،... وتتألف من ثلاثة جوانب، وهي: الجانب الاقتصادي، والجانب الأمني، والجانب القضائي/المتعلق بالسجون يتم العمل فيها على نحو متزامن“ (S/2011/30، المرفق).

وعلى النحو الذي شدد عليه مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، فإن إحدى المسائل العديدة التي يتعين التصدي لها في بحثنا عن حلول في الصومال يجب أن تشمل كبح النهب غير المشروع للموارد الصومالية، بما في ذلك الصيد غير المشروع وإلقاء النفايات بطريقة غير مشروعة قبالة ساحل الصومال. ويجب مساعدة السلطات الصومالية في جهودها الرامية إلى كفالة تمتع الصومال وشعبه بفوائد الموارد الصومالية.

نلاحظ أن الأمين العام قد أشار إلى وجود نقص في المعلومات المتعلقة بالصيد غير المشروع وإلقاء النفايات بطريقة غير مشروعة قبالة ساحل الصومال. نأمل في أنه، في سياق الفقرة ٢٤ من القرار ٢٠٢٠ (٢٠١١)، تقوم تلك الدول والمنظمات التي لها وجود بحري في المنطقة بتزويد الأمين العام بالمعلومات اللازمة لتمكين المجلس من اتخاذ تدابير بشأن هذه المسألة. وإذا أخفقنا في اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الصدد، فإننا نخاطر بإيجاد انطباع بأن المجلس على استعداد للعمل للحد من أعمال القرصنة لسبب واحد هو أنها تهدد المصالح الاقتصادية الحيوية لبعض البلدان. وعلى العكس، يمكن أن يفسر أي خمول في العمل ضد نهب الموارد الصومالية باعتباره عدم اهتمام بسبل عيش الصوماليين العاديين.

تؤيد جنوب أفريقيا دعوة الصومال لإعلان منطقة اقتصادية خالصة. ومع ذلك، لا يمكن لعدم إعلان منطقة اقتصادية خالصة أن يستخدم لتبرير الاستغلال غير المشروع للموارد الصومالية في المنطقة. لا يوجد شيء في اتفاقية قانون البحار يشير إلى أن وجود منطقة اقتصادية خالصة مشروط بإعلانه من قبل الدولة الساحلية. وبالتالي، حتى ونحن في انتظار إعلان الصومال منطقة اقتصادية خالصة فإن الصيد وإلقاء

النفايات في المنطقة البحرية التي تبعد ٢٠٠ ميل بحري من سواحل الصومال بدون موافقة سلطاته أمران غير قانونيين.

وأخيرا، أود أن أختتم بالقول إن ولاية المجلس لا تزال صون السلم والأمن الدوليين. لا يمكن أن يتخذ المجلس إجراءات فيما يتعلق بالقرصنة إلا إذا وصلت حالة محددة، مثل القرصنة قبالة ساحل الصومال، إلى حد تهديد السلام والأمن الدوليين.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، نشكركم على تنظيم هذه المناقشة العامة بشأن القرصنة في مجلس الأمن. وتعد هذه مبادرة حسنة التوقيت وهامة. تتناول الورقة المفاهيمية (S/2012/814، المرفق) التي أعدها الوفد الهندي والبيان الرئاسي (S/PRST/2012/24) القرصنة على نحو متكامل، وتثري خطابنا وتعزز عملية صنع القرار.

نتقدم بالشكر أيضا إلى نائب الأمين العام السيد جان إيلياسون على إحاطته الإعلامية.

شهدنا، في الآونة الأخيرة، تجدد أعمال القرصنة.

بينما كان الحديث عن القراصنة في الماضي يصور خرافة في تاريخ المغامرة والجريمة، برز القراصنة من جديد لملاحقة التجارة البحرية والتجارة الدولية. وبما أن اعداد القراصنة قد ازدادت، فقد ازدادت أيضا بصورة غير متناسبة التهديدات ضد السلم والاستقرار وضد اقتصاد المناطق الساحلية والمناطق النائية. وقد ازداد بدرجة أشد تواطؤ القراصنة مع العصابات الإجرامية وتجار المخدرات وتهريب البشر.

وفي الزمن الماضي، كانت القرصنة تنتشر بصورة رئيسية حول الأرخبيلات بسبب فشل الدول الساحلية أو تقاعسها بالقيام بأعمال الدورية على الخطوط التجارية البحرية. ومع تطور القوة البحرية وقطاع العدالة في الدول انخفضت حوادث القرصنة بدرجة كبيرة.

إن القرصنة الحالية بخلاف عما كانت عليه في العصور الوسطى، حيث كانت ظاهرة عالمية، فهي في الأيام المعاصرة تتمركز بصورة رئيسية قبالة ساحل الصومال وخليج عدن. وبسبب عدم وجود هيكل حكومي ملائم وعدم توفر الفرص الاقتصادية وعدم استغلال مناطق الساحل في الصومال، فتلك كلها عوامل تسهم في أعمال القرصنة بدرجة كبيرة. أما في مناطق أخرى، من قبيل خليج غينيا، فيمكن أن تُعزى القرصنة إلى انتشار المجموعات المسلحة وعدم الاستعداد الكافي لدى السفن التجارية. وفي أماكن أخرى تعتبر القرصنة عبارة عن حادث وليست نمطا.

وبعد أن شهد العقد الماضي زيادة كبيرة في أعمال القرصنة، نشعر بالارتياح حاليا إذ نلاحظ أن حوادث القرصنة لا تزداد سنويا. وآخر تقرير للأمين العام عن القرصنة (S/2012/783) سجل انخفاضا في هجمات القرصنة والاختطاف في عام ٢٠١٢. بيد أن الشر انخفض فقط، ولكن لم يتم استئصاله. إن التهديدات الخطيرة التي يشكلها القراصنة لا تزال ثابتة. وعلاوة على ذلك، لا نزال نعالج نتائج القرصنة والسطو المسلح وأخذ الرهائن في عرض البحر. ولا بد لنا من اتخاذ خطوات تكفل سلامة وأمن الملاحين.

ندين بشدة أعمال أخذ الرهائن وارتكاب العنف ضدهم. وفي الوقت الذي نجتمع فيه هنا، يحتجز القراصنة أكثر من ٢٠٠ ملاح كرهائن. ومما يدعو للأسف، أن محنة الرهائن تسقط في شقوق السياسة والتجارة وشقوق مسؤوليات القطاعين الخاص والعام. ومما يزيد الطين بلة، أنه ليس لدينا اجماع في الرأي على الطرق والوسائل الكفيلة بالتصدي للمسألة.

إن عملية أخذ الرهائن تشكل خطرا مهنيا بالنسبة للبحارة. والمسألة جديرة باهتمامنا الجاد. ومجلس الأمن محق

في الاهتمام برفاه البحارة أثنا وجودهم في الأسر وبعد اطلاق سراحهم بوصف تلك مسألة ذات أولوية. وفي ذلك السياق، نرحب بالاقتراح المتمثل في برنامج دعم الرهائن الذي وضعه مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونأمل أن يتبلور الاقتراح في شكل برنامج عمل محدد يمكن أن يحظى بدعم المجتمع الدولي وأوساط الشحن البحري.

تؤيد باكستان الرأي القائل بأن استئصال شأفة القرصنة يتطلب نهجا متكاملا ومتضافرا يشمل المسارات السياسية والأمنية والعدلية. ونعتقد أن ذلك النهج المتكامل لا بد له من أن يرتكز على أربع ركائز.

أولا، لا بد لنا من أن نعالج الأسباب الجذرية للقرصنة والمتصلة بالحالة السياسية والأمنية في الصومال. فبناء قدرات الدولة في حكومة الصومال الانتقالية الاتحادية ومساعدتها في اعادة بناء اقتصادها أمر حتمي في تخفيض النزعة لدى بعض قطاعات السكان المحليين الذين تجتذبهم القرصنة. ولا بد من هزيمة القرصنة من الداخل إلى الخارج. وفي ذلك الصدد، فإن إضافة العنصر البحري إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمر في غاية الأهمية.

ونرحب بتشكيل حكومة الصومال والتقدم الذي أحرزته في توطيد أركان مؤسسات الدولة في الصومال بعد الخاتمة الناجحة للفترة الانتقالية. ونثق بأن الحكومة الجديدة سوف تضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة القرصنة، وستعمل مع الدول المجاورة والدول الاقليمية من أجل إنجاح تلك الاستراتيجية.

ثانيا، لا بد من ردع القراصنة بنشر قوات بحرية فعالة. ومن الضروري توفر الاستعداد العملياتي لدى القوات البحرية للقيام بأعمال الدورية والرقابة. إن التعاون البحري الدولي في القرن الأفريقي، الذي يتسم بعمليات مشتركة يشكل رادعا هاما وعنصرا يفضي إلى تقليص أعمال القرصنة. وباكستان من جانبها تسهم في عدد من عمليات مكافحة القرصنة. ونشارك في عمليات بحرية تابعة لفرقة العمل المشتركة ١٥٠ لمكافحة القرصنة في خليج عدن، وفي فرقة العمل المشتركة ١٥١ لمكافحة القرصنة قبالة الساحل الصومالي. وفي الشهر المقبل سوف تستأنف باكستان قيادة فرقة العمل المشتركة ١٥١.

ثالثا، إن التدابير القضائية وتطوير قطاع العدالة عنصران جوهريان في النهج المتكامل لمكافحة القرصنة. وبالنظر للموقع الفريد للقرصنة، فقد أصبح التصدي لها التزاما مشتركا لدى الدول الاقليمية. وينص قرار مجلس الأمن ٢٠١٥ (٢٠١١) على النظر في إنشاء محكمة إقليمية بدعم دولي لبناء القدرات اللازمة لمحاكمة القراصنة. والبلدان الاقليمية مثل سيشيل، وكينيا، وموريتانيا وتنزانيا تقدم دعما هاما لمحاكمة القراصنة. وينبغي عدم ترك تلك البلدان وحيدة في جهودها. ولا بد من إيلاء الاهتمام الواجب لوجهات نظرها.

إن المساعدة الدولية لقطاع العدالة في البلدان الاقليمية مسالة هامة. ولا بد من وضع إطار عمل للنقل بعد المحاكمة لكي يكون مركز المحاكمة الوطنية فعالا. ونقدر عمل الصندوق الاستئماني لدعم مبادرات الدول في مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال ومشاريعه الهادفة في قطاع العدالة. يجب أن تقترن محاكمة وسجن القراصنة بتعطيل أنظمة وشبكات التدفقات المالية التي تولدها أعمال القرصنة.

رابعا، يتعين على شركات الشحن التجارية أن تكون على علم بالقرصنة. وشركات الشحن تتحمل المسؤولية عن اتباع مبادئ توجيهية لأفضل ممارسات الإدارة، واستخدام التدابير الحمائية الملائمة المنطبقة بموجب القانون. وفي ذلك الصدد، نقدر الدور الذي تقوم به منظمة الملاحة الدولية. وإن وجود موظفين أمن مسلحين يتم التعاقد معهم بصورة خاصة ليكونوا على متن السفن التجارية مسألة تقتضي المزيد من

التوضيح. وباكستان من حيث المبدأ، لا تمانع وجود موظفين أمن مسلحين على متن السفن على أن يخضع ذلك إلى إظهار مسبق على أساس كل حالة بمفردها. ومن الأهمية بمكان أن تقوم السفن بإبلاغ الدول الساحلية مقدما وبطريقة شفافة عن وجود موظفي أمن مسلحين على متنها. ومن أجل عدم المساس بأمن البلدان الساحلية في البحر والبر، يجب اتخاذ إجراءات عملياتية معيارية. وفي إطار أوسع، يجب التطرق لجميع المسائل القانونية والإدارية المرتبطة بموظفي الأمن المسلحين، بغية وضع إطار عمل تنظيمي مقبول.

إن باكستان شريك في المجتمع الدولي مستعد لمكافحة القرصنة وملتزم بها. إن البحرية الباكستانية بصفتها الوطنية تمثل العين الساهرة لمكافحة القرصنة. في العام الماضي نظمت باكستان مناورة بحرية متعددة الجنسيات AMAN-II، بهدف تعزيز الجهود التعاونية لمكافحة الجريمة في الميدان البحري. ونبقي على مراقبة نشطة وأعمال دورية لاستباق أي عملية قرصنة أو سطو مسلح. إن مياهنا الاقليمية في بحر العرب تنعم بالسلم والأمان من أجل المرور البحري.

أما على الجبهة القانونية، فنعمل حاليا على تعديل قوانيننا المحلية لتجريم أعمال القرصنة على نحو أكثر. ويجري حاليا عرض مشروع قانون المياه الاقليمية والمنطقة البحرية لدينا على البرلمان لإقراره. وما من بلد بمفرده بوسعه مواجهة القرصنة. ونحتاج إلى الجهود المتعددة الأطراف. ونحتاج إلى دور متماسك تقوم به الأمم المتحدة بالتعاون بين الوكالات التابعة لها.

إن البيان الرئاسي اليوم والقرار الوشيك اتخاذه يظهران تصميم مجلس الأمن على القضاء على القرصنة. وبتصميم مجلس الأمن والتزام المجتمع الدولي فإنا لعلى ثقة من أنه يمكن اتخاذ تدابير موثوقة وفعالة لتخليص العالم من هذه الآفة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن اشكر الهند على اتخاذها المبادرة لعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن القرصنة. كما اشكر نائب الأمين العام إلياسون على إحاطته الإعلامية.

وتمثل القرصنة آفة مشتركة تواجه المجتمع الدولي. وخلال الأعوام الأخيرة، اضطلع القراصنة بأنشطة منفلتة قبالة ساحل الصومال، وفي خليج عدن وبالقرب من خليج غينيا. فهم يعتادون على ذلك بشكل متزايد باعتباره نموذجا للأعمال التجارية، وازداد تعزيز قدراتهم على القيام بالعمليات وتوسعت مناطق هجماتهم بشكل إضافي وأصبح عنف أنشطتهم آخذا في الازدياد.

و لم تؤد أعمال القرصنة إلى تقويض سلامة الملاحة الدولية فحسب بل أثرت أيضا على التجارة والأنشطة الاقتصادية. وإضافة إلى ذلك، أدت هذه الأعمال إلى زيادة هشاشة الحالة في بعض المناطق التي تمثل بالفعل تهديدات للسلام والأمن الدوليين. وعلى المجتمع الدولي أن يولي اهتماما وثيقا لتعزيز التعاون والتصدي للظاهرة بناء على ذلك.

وفي ذلك السياق، أود أن أوضح النقاط التالية. أولا، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون الدولي في مكافحتنا للقرصنة. وقد أحرز التعاون الدولي في مكافحة القرصنة نتائج مميزة، بجعله هجمات القراصنة تحقق نجاحا أقل مما كانت تحرزه في الماضي. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي استرشاده باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي ذي الصلة وان يستمر في تعزيز التعاون والتنسيق من خلال اتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز مكافحة القرصنة. وفي الأنشطة ذات الصلة، على المجتمع الدولي أن يحترم احتراما كاملا سيادة البلدان المعنية وسلامة أراضيها. ونحن نؤيد دور الأمم المتحدة المستمر في التنسيق في ذلك الصدد. ومن الأهمية بمكان إثراء آليات التعاون وتحسينها وتعزيز تبادل المعلومات ومقاضاة المتورطين في أعمال القرصنة ومحاكمتهم بشكل فعال بغية إقامة صلات التآزر في مكافحتنا للقرصنة.

ثانيا، من الأهمية بمكان تعزيز بناء قدرات البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية في مكافحة القرصنة. ونؤيد المبادرات التي اتخذها بلدان خليج غينيا التي تشمل وضع استراتيجيات وطنية وتحسن النظم القانونية الدولية وتعزيز الحوكمة الرشيدة والنهوض بالقدرات البحرية والقضائية وقدرات إنفاذ القانون. وستمكننا كل تلك الجهود من الاضطلاع بدور أفضل في منع القرصنة ومكافحتها. ونشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة خليج غينيا على وضعها إستراتيجية إقليمية لمكافحة القرصنة وعلى إنشاء مركز إقليمي للتنسيق. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يكون أكثر استجابة لبناء قدرات البلدان المعنية والمنظمات الإقليمية بتقديم المزيد من المساعدة المالية والفنية.

ثالثا، من الأهمية بمكان اتخاذ نهج كلي والتصدي لأعراض القرصنة وأسبابها الجذرية على السواء. وتنشأ القرصنة نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية عميقة الجذور. وبالرغم من أن أعمال القرصنة تقع في البحر، فان منشأها يكمن في البر. وعلى المجتمع الدولي أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحددة للمناطق المعينة وان يتصدى للمشكلة من جذورها بغية إزالة الظروف التي تؤدي إلى ازدهار القرصنة. وبالنسبة لأفريقيا، يشكل الفقر والتخلف الاقتصادي والاجتماعي الأسباب الجذرية للقرصنة. ونناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتقديم المساعدة للبلدان الأفريقية ولأقل البلدان نموا والاضطلاع بدور أفضل وأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

وشاركت الصين بفعالية في المكافحة الدولية للقرصنة. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حركت البحرية الصينية حراسة للقوافل المتجهة إلى خليج عدن والمناطق الساحلية قبالة ساحل الصومال. وبحلول أوائل تشرين الأول/نوفمبر هذا العام، حركت الصين إجمالي ١٣ تشكيلة لحراسة القوافل، بلغ عددها ٣٤ سفينة. ونفذت هذه التشكيلات ٥١٥ عملية، موفرة الحراسة لسفن بلغ عددها٤ ٩٠١، نصفها سفن أجنبية، وحققت هذه التشكيلات معدل نجاح بلغ ١٠٠ في المائة. والصين راغبة، على أساس طوعي وصوب التنسيق على قدم المساواة، في مواصلة تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بشأن العمليات العسكرية مع الأطراف المعنية.

كما أن الصين، وفي إطار قدراتها، قدمت المساعدة للبلدان في خليج غينيا في مكافحتها للقرصنة. ونحن على استعداد لمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق مع البلدان المعنية لكي تضطلع بدور أكثر فعالية وبناء في مكافحتنا للقرصنة.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أولا، أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت وأيضا على تقديمكم المذكرة المفاهيمية لمناقشاتنا اليوم (S/2012/914، المرفق). كما أشيد بالبيان الذي أدلى به نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون.

وبالرغم من الجهود الدولية المبذولة لمكافحة القرصنة، فإنها لا تزال تؤثر على سلامة الملاحة والتجارة والتنمية في البلدان المطلة على بعض ممرات الشحن البحري الدولية الرئيسية، لا سيما في خليج عدن وخليج غينيا. وبالرغم من أن التقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار مجلس الأمن ٢٠٢٠ (٢٠١١) (S/2012/783)، يشير، فيما يتعلق بالقرصنة قبالة ساحل الصومال، إلى انخفاض كبير في عدد هجمات القراصنة قبالة ساحل الصومال خلال العام الماضي، فان العدد الإجمالي لهجمات القراصنة لا يزال مرتفعا. كما أن هناك معلومات مثيرة لقلق كبير بشأن وجود أنشطة القراصنة في البر، والعدد الكبير للرهائن الذين ما زالوا محتجزين، وحالات العنف ضد الأطقم واستخدام الأطقم دروعا بشرية.

بيد أن القرصنة نتائج وخيمة لهشاشة المؤسسات والظروف الاقتصادية المتقلبة السائدة في الصومال. وبالرغم من أن الصومال اتخذ خطوات واسعة صوب بلوغ هدف تحقيق الأمن والاستقرار ومع أن جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق سلامة الملاحة وإحباط الهجمات وأسر القراصنة أحرزت بعض النتائج الايجابية، فإننا نعتقد أن توفير الأمن قبالة ساحل الصومال يبدأ في البر. ولذلك السبب لا بد للصومال، باعتباره المصدر الرئيسي للجريمة وضحيتها، أن يشارك بشكل كامل في حل المشكلة.

وتتحمل السلطات الصومالية المسؤولية الرئيسية عن مكافحة القرصنة في البحر قبالة ساحل الصومال وعن إعادة بسط الأمن وتحقيق الاستقرار السياسي وسيادة القانون وعن تحقيق التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، من الأهمية الحيوية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تقديم الدعم والمساعدة وبناء القدرات الصارمة مع إقراره بالصعوبات التي تواجه أي دولة في عملية التوطيد. ولا بد أن يرتكز أي حل مستقر ودائم لمشكلة القرصنة على مبادرات واسعة تنفذ فيها بشكل متزامن العناصر الاقتصادية والأمنية والقضائية والإصلاحية.

ويجب أن يركز أي نهج من ذلك الطابع على منع أعمال القرصنة والمعاقبة عليها. ومن الأهمية الحيوية بمكان أن ينظر الشعب الصومالي إلى القرصنة باعتبارها نشاطا غير مشروع وهو يحد من خياراته في التنمية. ولذلك من الضروري مواصلة جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في الصومال من خلال تنفيذ مشاريع تهدف إلى اطلاع الصوماليين على أخطار القرصنة وتحض الشباب على عدم الانضمام إلى الشبكات المكرسة لذلك النشاط الإجرامي.

وبغية تحسين توفير الأمن، على المجتمع الدولي مواصلة تقديم الدعم لقوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية في الصومال حتى تتمكن من الانتشار في البر وفي المياه الساحلية للصومال.

كما أن من الضروري تحسين مراقبة وتحديد انتهاكات الحظر العام والكامل المفروض على توريد الأسلحة وفرض الجزاءات عند الضرورة، نظرا للآثار المدمرة التي يحدثها استمرار تدفق الأسلحة في سياق الصومال.

ويجب على الحكومة الاتحادية أن تمنح أولوية لإصلاح إطار القانون الجنائي والإجراءات الجنائية حتى تكون التشريعات متسقة مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وبالقدر نفسه، من الأهمية بمكان إعادة بسط سيادة الصومال على مياهه وموارده البحرية. وذلك يعني أن أحد المجالات الأساسية المطلوب فيها من المجتمع الدولي ولا سيما الأمم المتحدة أن يقدم المساعدة الفنية للصومال هو المسألة القانونية المتعلقة بتعليم المناطق البحرية حتى يمكن أن تتسق مع القانون الدولي وتمكين الصومال من أن يحدد بوضوح بحره الإقليمي ومنطقته الاقتصادية الخالصة وحدوده البحرية مع كينيا وجيبوتي واليمن.

وكل ذلك يسهم في تعزيز قدرات الصومال على ممارسة السيادة على مياهه وموارده البحرية وحماية البيئة والموارد البحرية وتيسير تطوير صيد الأسماك والأنشطة المتصلة بالموانئ باعتبارها بدائل اقتصادية مجدية للسكان، بدلا من القرصنة والأنشطة الإجرامية الملحقة بها.

ويجب على المجتمع الدولي تطبيق الدروس المستفادة في المناطق الأخرى التي تأثرت بهذه الظاهرة في الماضي. بل أن أعمال القرصنة قد تراجعت في مضيق ملقا بفضل التزام السلطات الوطنية والتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي، والذي شمل تنسيق الدوريات البحرية وتحليق الطائرات وتبادل المعلومات الاستخباراتية واتخاذ إجراءات مشتركة ضد القراصنة ومن وفروا لهم الدعم والمأوى على اليابسة.

والمناطق، التي تعاني من هذا النشاط الإجرامي، تشهد أيضا مستويات عالية جدا لعبور السلع والموارد في ظل ظروف

جغرافية معينة، تقترن بحالات من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وهو ما يعني أن إيجاد حل مستقر ودائم لمشكلة القرصنة يستلزم أن تترافق الإجراءات الوقائية في البحر مع اتخاذ إجراءات على البر، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون وبناء القدرات والمؤسسات التي يمكن أن تكفل الحكم والتنمية وإيجاد بدائل اقتصادية للشعب.

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى تقديم مذكرة مفاهيمية عن هذا الموضوع (S/2012/814، المرفق). كما نعرب عن امتناننا لنائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية.

لقد زادت أعمال القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحر بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة. وهي تشكل، إلى جانب الجريمة المنظمة عبر الوطنية بما في ذلك الاتجار بالأسلحة والمخدرات غير المشروعة، تهديدا خطيرا للسلام والأمن والتنمية الاقتصادية في البلدان والمناطق المعنية. ونحن نؤيد تماما ونمتدح الجهود والمبادرات التي جرى الاضطلاع بها مؤخرا على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لتركيز الاهتمام الدولي على المشكلة ولتعزيز السلامة والأمن البحريين.

ومجلس الأمن أيضا يعالج المشكلة، مع التركيز في المقام الأول على القرصنة في الصومال وخليج غينيا. ومن المشجع أن مجموعة من التدابير أسهمت على مدى العامين الماضيين في انخفاض عدد الهجمات وفي التقليل من الهجمات الناجحة في البحر قبالة سواحل الصومال. غير أن المشكلة وقدرات الشبكات الإجرامية لا تزال تتطلب اهتماما دائما وتدابير حازمة. ومن الأهمية بمكان مواصلة الجهود لوضع وتنفيذ الأطر القانونية المناسبة والاستراتيجيات والآليات الوطنية للأمن البحري، وكذلك لتعزيز إنفاذ القانون والقدرات القضائية على منع ومكافحة وقمع القرصنة والسطو المسلح في البحر.

والقراصنة قادرون على العمل بنجاح في البيئات التي تتسم بانعدام الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي. ومن ثم، فإن التصدي للقرصنة على نحو مستدام يتطلب السيطرة الكاملة والفعالة من جانب الحكومات المعنية على أراضيها وتنميتها اجتماعيا واقتصاديا وإرسائها لسيادة القانون وتنفيذها لتدابير فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب. ومن الواضح أن معظم الدول لا يمكنها أن تمنع أو تدير بفعالية التهديدات للأمن البحري في مياهها الساحلية بالاعتماد على نفسها. ومن الضروري أن تواصل البلدان الواقعة في المناطق المتضررة من القرصنة التشديد على التفاعل والتعاون والتنسيق في ما بينها ومع الشركاء الدوليين.

وفي نفس الوقت، وبينما تقع المسؤولية الرئيسية عن القضاء على القرصنة على عاتق الدول المعنية، فإن النجاح في التصدي للقرصنة ينبع بشكل جزئي من مفهوم الالتزام الجماعي بمكافحة هذا النوع من النشاط الإجرامي الذي يؤثر على مصالح المجتمع الدولي ككل. والمساعدة الدولية، بوصفها مكملة للجهود الوطنية، لا تزال عاملا حاسما في هذا الصدد. ولذلك، من المهم أن تستمر الدول والمنظمات الإقليمية ذات الصلة في تلقي كل الدعم اللازم من المجتمع الدولي. وينبغي أن يسهم هذا الدعم أيضا في تطوير آليات الإنذار المبكر لتبادل المعلومات على نحو فعال وفي الوقت المناسب مع الدول التي يحتمل أن تتضرر من حوادث القرصنة أو السطو المسلح في البحر. وأي تدابير تُتخذ لمكافحة القرصنة أو لمنع الهجمات المحتملة للقراصنة ينبغي أن تكون متماشية تماما مع معايير ومبادئ القانون الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة بسيادة الدول المعنية.

والأمم المتحدة تقوم بدور تنسيقي هام في حشد الدعم الدولي وفي وضع استراتيجيات عالمية وإقليمية لمكافحة القرصنة لمساعدة الدول والمناطق المتضررة في هذا المجال.

ونحن نتطلع إلى التقارير المقبلة للأمين العام عن تنفيذ مشروع البيان الرئاسي الذي سيصدره مجلس الأمن اليوم حول هذا الموضوع، بما في ذلك مناقشة السبل الممكنة لتعزيز الجهود الدولية لمكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أولا أن نشكر وفد الهند على مبادرته الخاصة بعقد هذه المناقشة المفتوحة الجيدة التوقيت بشأن القرصنة البحرية، التي تشكل تحديا كبيرا للمجتمع الدولي. كما نعرب عن تقديرنا لوفد الهند لتقديم مذكرة مفاهيمية عن الموضوع (S/2012/814، المرفق). ونشكر نائب الأمين العام يان إلياسون على ملاحظاته الاستهلالية بشأن القضية المعروضة على المجلس اليوم.

ومن المثير للاهتمام أنه لا يجب على المجتمع الدولي أن يواجه التحديات الجديدة للأمن الدولي فحسب، بل يتعين عليه أيضا التعامل مع تحد عانى منه أسلافنا على مدار قرون ألا وهو، القرصنة. والقرصنة والسطو المسلح في البحر يشكلان تهديدا خطيرا لحياة العاملين والركاب على ظهر السفن؛ وهما يجعلان الملاحة غير آمنة ويعوقان إيصال المساعدات الإنسانية الدولية إلى بلدان مثل الصومال ويضران بالتجارة الدولية، مما يتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة لكثير من الدول. وبالتالي، يصبح لزاما علينا أن نتصرف بشكل حازم لمكافحة هذا الاتجاه المثير للقلق.

وعلى مدار السنوات القليلة الماضية، أدرجت هذه القضية على جدول أعمال مجلس الأمن الذي اتخذ بالفعل خطوات لمعالجة هذا التحدي. وقرارات المجلس، المتماشية مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ترسي أساسا قانونيا لاتخاذ تدابير لسلامة الملاحة في مختلف المناطق وترسل إشارة قوية إلى الدول الأعضاء بشأن أهمية الالتزام في التصدي للقرصنة. ومن المهم أن تحترم قرارات مجلس الأمن القانون الدولي القائم.

وهذا هو السبب في أن مكافحة القرصنة يجب أن تصبح جهدا متضافرا حقا وأن تكون واسعة النطاق وذات طابع عابر للحدود الوطنية. ونحن على يقين من أن التعاون الكامل بين الأمم المتحدة والبلدان المتضررة والمنظمات الدولية ذات الصلة والقطاع الخاص هو السبيل الوحيد لتحقيق نتائج ناجحة. وندرك أنه ما من بلد يمكنه التصدي للقرصنة بمفرده، وأن الظاهرة أصبحت في السنوات الأخيرة ذات نطاق عالمي، حيث تؤثر بشكل خاص على خليج عدن، ومؤخرا على خليج غينيا.

وينبغي للأمم المتحدة المساعدة في تعبئة الموارد. ووكالات الأمم المتحدة في المنطقة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة البحرية الدولية، ينبغي أن تقوم بدور هام في الجهود الإقليمية لمكافحة القرصنة ومعالجة القضايا ذات الصلة بالإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وانتشار الأسلحة، والتي تعمل مجتمعة على زعزعة الاستقرار في المنطقة.

من المؤسف أن معظم حالات القرصنة والسطو المسلح تمر دون عقاب، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى عدم كفاية العمليات القانونية والعملية الموجودة لمحاكمتها. نحن نؤيد استخداما أنشط للصكوك القانونية الدولية من أجلضمان سلامة الملاحة وتحسين التنظيم القانوني في هذا المجال، مع مراعاة الخصائص الفريدة للحالة.

إن تحقيق محاكمة سريعة ومناسبة للمشتبه في أعمال القرصنة وضمان سجنهم بعد المحاكمة أمر ضروري لمنع الإفلات من العقاب وردع المزيد من الهجمات. ونحن نؤيد تأييدا تاما تعزيز المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى دول المنطقة لبناء قدراتها من أجل محاكمة القراصنة وسجنهم. ينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها على العناصر الرئيسية التالية: الإصلاحات التشريعية، وبناء القدرات للمقاضاة في قضايا القرصنة ومعالجتها، والفعالية في إنفاذ القوانين، وتحسين البنية الأساسية للسجون في دول المنطقة، خاصة في الصومال.

ونحن نتشاطر الرأي الوارد في المذكرة المفاهيمية التي أعدت لهذه المناقشة بأن هناك حاجة إلى اتباع نهج شامل لمكافحة القرصنة وأنه يجب معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة للقضاء عليها. ونشعر بالقلق ، على سبيل المثال، إزاء استمرار وجود فجوة كبيرة في البرامج التي تنطلق من البر في الصومال بهدف التصدي لأعمال القرصنة، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2012/738). وفي الحالة الخاصة بالصومال، نحن نعتقد أن هذا هو الوقت المناسب لتعزيز القدرات في كل من الصومال والبلدان المجاورة فيما يتعلق بالتمويل وبناء القدرات. نحن نعتقد أيضا أنه من المهم للصومال إعلان منطقة اقتصادية خالصة قبالة سواحلها، كما هو منصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ختاما، وعلى الرغم من أن الهجمات وعمليات الخطف التي يرتكبها القراصنة قد انخفضت، وكذلك دخلهم، فإننا نشعر بقلق عميق لأن هناك أنشطة موازية غير شرعية يرعاها تمويل من القراصنة لا تزال تهدد استقرار الدول وأمنها. سيكونمجلس الأمن تأثيرأكبر على مكافحة القرصنة إذا نجح في اتخاذ تدابير قوية للحد من قدرة القادة الذين يمولون القرصنة ويحرضون على ارتكابها.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أشكر الهند على مبادرتها لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأت القرصنة، وهي تحد تاريخي عاود الظهور في السنوات الأخيرة ليصبح تهديدا كبيرا ومباشرا لاستقرار وأمن كثير من الدول، وخاصة في أفريقيا. وما انفكت المذكرة مفاهيمية التي أعدتها رئاسة مجلس (S/2012/814، المرفق)، والإحاطة الإعلامية المقدمة من نائب الأمين العام الياسون، الذي نشكره عايها تساعدانا في نظرنا في هذا الموضوع.

تمثل القرصنة مصدر قلق للمجتمع الدولي بسبب الثمن الباهض الذي يدفعه الناس من حيث أخذ الرهائن، والتهديد الذي تشكله على الأمن والتنمية الاقتصادية للبلدان، والخراب الذي تلحقه بالملاحة الدولية والتجارة. إن أعمال القرصنة آخذة في التزايد، وخصوصا في المناطق حيث تشهد البلدان حالات سياسية هشة وتواجه تحديات كبيرة في فرض احترام وتطبيق سيادة القانون، وضمان أمن الأراضي الوطنية. ونتيجة لذلك، يجب أن يبدأ التصدي للقرصنة في البحر بالتركيز على التحديات الداخلية على اليابسة.

ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن مكافحة القرصنة تقع على عاتق الدول المعنية، فإن تحمل هذه المسؤولية يتطلب توفر الوسائل والقدرات لمواجهة الآفة، بدعم من الشركاء الدوليين. ومن الواضح أن الإطار التشريعي الذي يعاقب أعمال القرصنة تماشيا مع القانون الدولي، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ والمعايير الدولية لحماية حقوق الإنسان لا غنى عنه لضمان الفعالية في مواجهة هذه التحديات.

يكتسي بناء القدرات الوطنية – سواء في سن التشريعات أو مقاضاة القراصنة وحبسهم، أو مراقبة المياه الوطنية – أهمية بالغة في أي استراتيجية لمكافحة القرصنة. إن تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والتنسيق، وخاصة إشراك الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية، وكذلك تبادل المعلومات فيما بين جميع الجهات الفاعلة والأجهزة المنخرطة في مكافحة القرصنة، هي عناصر أخرى لا غنى عنها إذا أريد مكافحة هذا البلاء بشكل فعال. ختاما، يجب على أنشطة مكافحة القرصنة أن تستهدف أيضا الأشخاص الذين يمولون ويخططون وينظمون أعمال القرصنة لما لهم من دور كبير يقومون به في هذه المشكلة المستمرة.

وعلى الرغم من الانخفاض الكبير في أعمال القرصنة، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2012/783)، وانخفاض نسبة نجاح أعمالها السواحل الصومالية في عام ٢٠١٢، لا تزال الآفة مدعاة للقلق نظرا لعدد الرهائن لبذين لا يزالون رهن الاعتقال

والتهديدات التي تشكلها لتحقيق الاستقرار وسلامة الملاحة في المنطقة، ونتائجها المزعزعة لاستقرار واقتصاد المجتمع في الصومال. ومع تولي زمام الأمور من جانب السلطات الشرعية في الصومال، وتحرير العديد من المناطق في البلد من أيدي حركة الشباب، وبسط سلطة الدولة تدريجيا على أجزاء أخرى من الأراضي الصومالية، فإن الظروف الآن مؤاتية لمكافحة القرصنة على نحو أكثر فعالية، مع الدعم الكافي من المجتمع الدولي. وينبغي للاستقرار السياسي الجاري في الصومال تعزيز احترام سيادة القانون واتخاذ إجراءات وطنية أكثر فعالية لتتبع وسجن القراصنة من أجل إنهاء الإفلات من العقاب. وسيتيح الاستقرار أيضا المجال لبسط سلطة الدولة الصومالية وتطبيقه في جميع أنحاء منطقتها البحرية، وفقا لاتفاقية قانون البحار.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بالمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل دعم جهود الصومال والدول الأخرى في المنطقة في عملها في الميادين التشريعية والقضائية والجزائية. إن الجهود المبذولة لتحسين التنمية الاقتصادية في المجتمع الصومالي، وخلق فرص العمل للشباب وتوفير الخدمات الأساسية للسكان كلها ستساعد على التخفيف من شدة هذه الآفة.

وينبغي تكثيف التنسيق والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال إذ إنه قد حقق نتائج مشجعة. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال وأفرقة العمل التابعة له، التي عملت دون كلل لإيجاد حل منسق وشامل لهذه المشكلة.

تنبّه المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية للتطورات والمخاطر التي تشكلها القرصنة في خليج غينيا، ولخطر انتشار هذه الظاهرة في منطقة أفريقيا والمحيط الأطلسي. لقد سعى بلدي إلى إرساء التعاون وتعزيزه، على المستويين الأقاليمي وبين الأقاليم، بين الدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي، خصوصا من أجل مواجهة تحدي القرصنة، في خليج غينيا، و التهريب المنظم عبر الحدود الوطنية. والواقع أن هذين الموضوعين كانا السبب وراء إنشاء المؤتمر الوزاري للدول الأفريقية المطلة على المحيط الأطلسي في الرباط في عام ٢٠٠٩، ويشكلان ركيزتي خطة عمله بشأن الأمن، التي اعتمدت في عام ٢٠١٠.

تعززت هذه الروح الأطلسية الأفريقية، جراء القرار الذي اتخذته بلدان المنطقة، بعقد مؤتمر قمة، بين قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ولجنة خليج غينيا، من أجل وضع آلية لزيادة الحوار والتعاون الأقاليميين.

وبغية توسيع نطاق هذه الوتيرة الخاصة بالتنسيق والتعاون العملي المنحى، سيستضيف المغرب خلال الأسابيع القليلة القادمة، مؤتمرا لوزراء الأمن في الدول الأفريقية، التي تقع على سواحل المحيط الأطلسي، وسنناقش خلاله ضمن جملة أمور، القرصنة في خليج غينيا، وسبل تعزيز أوجه التآزر بغية ضمان استقرار ذلك المجال المشترك، وتعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين. وتسعى كل تلك الجهود إلى تعزيز تعاون دولي مستدام وقوي، بغية وضع حد للقرصنة وعواقبها المتعددة الأبعاد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الهند.

واسمحوا لي أن ابدأ بتوجيه الشكر إلى نائب الأمين العام يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية بشأن القرصنة والسطو المسلح في البحر، وكذلك بشأن التقرير السنوي للأمين العام عن القرصنة قبالة سواحل الصومال (S/2012/783).

وعلى الرغم من أن مشكلة القرصنة قديمة قدم تاريخ الملاحة البحرية، يواجه المجتمع الدولي اليوم قرصنة ذات أبعاد متزايدة لم يسبق لها مثيل. يشمل هذه التهديد الذي يبدأ من سواحل الصومال الآن منطقة تبلغ مساحتها أكثر من ٢,٨ مليون ميل مربع، ملقيا بذلك مهام جسيمة على كاهل الدوريات البحرية. ولا تشكل القرصنة تهديدا لحرية الملاحة البحرية فحسب، بل لها أيضا آثار مزعزعة للاستقرار على الأمن والتجارة على المستويين العالمي والإقليمي. ولم يعد بالإمكان تجاهل الآثار الإنسانية السلبية لهذا التهديد على البحارة الذين يشكلون شريان الحياة للشحن البحري.

وتعرض التقارير المتتالية للأمين العام، صورة مقلقة. ورغم تزايد الوجود العسكري البحري، استمر هجوم القراصنة، قبالة سواحل الصومال، مع تغير طفيف في مستوى العنف المستخدم من جانب القراصنة ضد البحارة والآخرين. وحتى تاريخ ٢٢ آب/أغسطس، لا يزال القراصنة الصوماليون يحتجزون ١١ سفينة، و ١٨٨ رهينة، بما في ذلك ٤٣ بحارا هنديا. وتزداد المشكلة توسعا في خليج غينيا.

ونظراً للآثار السلبية لأعمال القرصنة والسطو المسلح في عرض البحر على التجارة البحرية والبحارة، والأمن، تولي الهند أولوية عالية لمكافحة القرصنة، بما في ذلك في المياه قبالة سواحل الصومال وفي خليج غينيا. وقد دعمت الهند بنشاط الجهود الدولية المبذولة على المستوى التنفيذي، بما في ذلك من خلال المشاركة في دوريات مكافحة القرصنة في خليج عدن منذ عام ٢٠٠٨، وقامت أيضا بنشر سفنها في البحر العربي الشرقي والشمالي الشرقي. وقد ساعدت العمليات التي تقوم بها القوات البحرية الهندية، في إحباط عدة محاولات قرصنة.

بينما سنواصل عمليات مكافحة القرصنة، يتعين أيضا على المجتمع الدولي بشكل ملح معالجة المشكلة الخطيرة المتمثلة في أخذ البحارة كرهائن، والمشاكل الإنسانية المترتبة عن ذلك، التي يواجهونها وتواجهها أسرهم. وسيتطلب ذلك تعاونا نشطاً فيتبادل المعلومات والأدلة والمعلومات الاستخبارية، فيما يتعلقبالتحقيق والملاحقة القضائية، وإصدار الأحكام في حق المشتبه بهم بارتكاب أفعال قرصنة، وكذلك فيما يخص الجهود المبذولة من أجل القيام في وقت مبكر بإطلاق سراح البحارة الذين أخذهم القراصنة رهائن.

ورغم أن السفن الحربية البحرية المنتشرة في خليج عدن، بموجب إنشاء فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال؛ قد نجحت في إحباط عدة محاولات قرصنة، ووفرت الحراسة الأمنية للسفن التجارية في تلك المياه، يشير تزايد نطاق المشكلة وتوسعها إلى احتمال عدم كفاية العمليات العسكرية البحرية لوحدها، وإلى وجود حاجة إلى اعتماد إستراتيجية شاملة فيما يخص مكافحة القرصنة، تشمل الجهود الرامية إلى ردع القراصنة وضمان ملاحقتهم القضائية الفعلية.

لا يمكن نجاح أية جهود تبذل لمقاضاة وسجن القراصنة بدون مشاركة فعالة من جانب الدول في المنطقة. ويشكل بناء القدرات، ليس فقط فيما يتعلقبالصومال، ولكن أيضا فيما يتعلقبدول أخرى في المنطقة، عنصرا أساسيا في تلك الإستراتيجية. إننا نشيد بجهود مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المبذولة في هذا الصدد، ونحثها على مواصلة جهودها. وينبغي أن تركز المساعدات التي ت للدول في المنطقة على أربعة مجالات رئيسية هي: إدخال إصلاحات قانونية لتجريم القرصنة، وبناء القدرات من أجل المقاضاة والمحاكمة فيما يخص قضايا القرصنة، وإنفاذ القوانين بفعالية، وتحسين بنية السجون في الصومال وفي الدول الآمنة في المنطقة.

إن الهند تعتقد اعتقادا راسخا بأن الخطوات الرامية لتعطيل الأنشطة البرية للقراصنة والتدفقات المالية المرتبطة

بها ضرورية للغاية في إطار اتباع نهج متعدد الأبعاد فيما يتعلق بمكافحة القرصنة. ولذلك، من الضروري التحقيق مع الشبكات والأفراد الذين يوفرون القيادة والدعم والتدفقات المالية لإمداد القرصنة، ومحاكمتهم. ومن شأن ذلك أن يتطلب سن تشريعات جنائية أوسع نطاقا، تشمل جرائم الابتزاز، والاختطاف، والتآمر، وغسل الأموال، وتمويل أنشطة قرصنة، إلى جانب التعاون النشط وتبادل المعلومات والمعلومات الاستخبارية بين القطاع الخاص والدول والمنظمات الدولية ذات الصلة. وينبغي ألا يغيب عن الأذهان أيضا أن مكافحة القرصنة البحرية مسألة مهمة، ترتبط ارتباطاً وثيقا بالحالة الأمنية في الصومال وفي الدول المحاذية لخليج غينيا.

ويحدونا الأمل في أن تنفذ حكومة الصومال الجديدة تنفيذا كاملا تدابير مكافحة القرصنة الواردة في خارطة الطريق، وأن تدعمها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. كما نشجع أيضا الدول في خليج غينيا وفي المنطقة على مواصلة اتخاذ كافة الجهود التعاونية، بما في ذلك من خلال المنظمات الإقليمية، فيما يخص مكافحة القرصنة والسطو المسلح في خليج غينيا.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أن الوجود المتزايد للقوات البحرية الدولية والوطنية كان له أثر متفاوت على نسب نجاح محاولات القرصنة في مناطق عدة. وعلى سبيل المثال، ضمنت الإجراءات التي اتخذتها القوات البحرية الهندية، عدم نجاح أية محاولة قرصنة في المنطقة التي تقع قبالة السواحل الغربية للهند مباشرة، خلال العام الماضي. وتتطلب هذه الاتجاهات ضرورة استعراض المنطقة المعرضة لخطر قرصنة كبير بانتظام وبشكل شفاف، استنادا إلى حوادث قرصنة مؤكدة. ويشكل ذلك ضرورة مطلقة بالنسبة للدول الساحلية في المنطقة، ويتعين أن تحظى بالأولوية الواجبة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نؤيد تأييدا كاملا استنتاج نائب الأمين العام بأن ثمة ثلاثة تحديات تتطلب اهتمامنا الفوري تتمثل في تحسين تبادل المعلومات وبناء الثقة بين البلدان والوكالات المعنية بجهود مكافحة القرصنة؛ وتوفير قدرة أكبر على إجراء محاكمات فيما يتعلق بالقضايا ذات الصلة بالقرصنة؛ وإنشاء إطار ينظم استخدام أفراد الأمن المسلحين المتعاقدين المنتمين إلى القطاع الخاص، المتواجدين على متن السفن، بغية توفير التنظيم والمساءلة الملائمين.

ونتطلع إلى التقرير القادم للأمين العام، بما في ذلك بشأن تدابير تنفيذ مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمده المجلس اليوم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

معروض على المجلس نص مشروع بيان رئاسي باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. أشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في مشروع البيان.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه فيما بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان، الذي سيصدر كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/24.

تقرر ذلك.

حيث أن المجلس لديه مسألة ملحة يتعين تناولها، وبموافقة أعضاء المجلس، سأعلق الجلسة الآن وحتى الساعة ١٥/٠٠.

عُلِّقت الجلسة في الساعة ١٢|٠٠.